الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم اقتصادية **التخصص :** إقتصاد تحليلي واستشراف

إعداد الطالب(ة):
* عبد القادر بن نية

إشراف الأستاذ(ة):
جلولي سهام

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	شهيدة عبد الله	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مؤطرا ومقررا	سهام جلولي	أستاذة محاضرةب	جامعة مستغانم
مناقشا	برواين شهرزاد	أستاذة محاضرةب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

شـــــــكـــــر

نحمد الله ونشكره على فضله و نعمه وعملا بسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتبعا لهديه فشكر الناس من شكر الله تعالى " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " لهذا أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الخالص الى الأستاذة سهام جلولي على قبولها الإشراف على مذكرة

إهـــــداء

إلـى شعـاع الـنـور
ودافـعـي فـي الـحيـاة
الـي أعظم الأحمـات
أمـي
إلـى سلـب طمـوحي فـي
الـحيـاة وبـذرة حلـمي
والـدي رحمـه الله
الـى كـل هؤلاء اهدي

قائمة الاشكال والجداول

الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	18
02	العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي	40
03	نسبة التمدرس في الجزائر من سنة 2000 الى2019	47
04	تطور ميزانية التسيير في قطاع التربية بين سنتي 2000و2018	48
05	تطور عدد المعاهد الوطنية بين سنتي 2000 /2018	49
07	برنامج خدمات حاضنات الأعمال.	54

الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ترتيب الجزائر عربيا وعالميا من حيث جودة التعليم الابتدائي والجامعي	50

الملخص

لقد أجريت العديد من الدراسات عن موضوع التعليم في بلدان العالم إدراكا لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي، لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة للبحث في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر من الناحية النظرية ثم علاقة جودة التعليم ومخرجاته مع الشركات الناشئة من الناحية التطبيقية على حالة الجزائر.من خلال القيام بمقابلات مع جمع البيانات وتحليلها و كانت أهم النتائج المتوصل إليها أن لمخرجات التعليم دور إيجابي في انشاء الشركات من طرف الشباب الجزائري كما تطرقنا الى ابراز دورالدولة في تشجيع الاستثمار في التعليم وتبني مشاريع الشباب .

الكلمات المفتاحية " جودة التعليم، مخرجات التعليم ، المشاريع الناشئة .

Abstract :

Many studies have been conducted on the subject of education in the countries of the world in recognition of its importance in achieving economic growth, so this study comes as an attempt to research the relationship between education and economic growth in Algeria in theory, and then the relationship of education quality and outputs with emerging companies in practice in the case of Algeria. Through conducting interviews with data collection and analysis, the most important findings were that the outputs of education had a positive role in establishing companies on the part of Algerian youth. We also discussed the role of the state in encouraging investment in education and adopting youth projects.

Key words *"quality of education, educational outcomes, emerging projects."*

تعتبر إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع شرطا أساسيا لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. قصد جعلها نشاطا قائما على المشاركة والشفافية وخاضعا للتقييم وللمساءلة. ومن المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة ؛ فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، تحابي جميعها التنمية بشكل أو بآخر. ومن جانب آخر ينظر للتعليم على أنه متعدد الفوائد فهو يرفع الإنتاجية ويرفع الاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل وعلى وجه الخصوص في القطاع العام، كما يسهم بتعزيز دور المرأة في النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى دوره في التأثير على قرار الهجرة وزيادة الإنتاجية على مستوى الفرد والاقتصاد بحيث تشكل المبادرات الذاتية وخلق المشاريع الشخصية من أهم الرافعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في الحد من ظاهرة البطالة المتفشية خاصة وسط فئة الشباب من حملة الشواهد العليا. فأمام وضع اقتصادي هش بنسب نمو ضعيفة ومعدلات بطالة مهولة، خاصة بين الخريجين وضع حتمية التوظيف الذاتي باعتباره احد المخارج المهمة لتشجيع التشغيل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال ما تتيحه مثل هذه الشركات الصغرى و المتوسطة المحلية المحدثة من طرف المقاولين الشباب حاملي المشاريع الناشئة من قيمة مضافة محتملة.

وبناء على ما سبق ذكره ونتيجة للعلاقة التبادلية مابين التعليم والنمو فإن **الإشكالية الرئيسية** للدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:

-ما هو الدور الذي يلعبه التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

-وهل للمستوى التعليمي والتكويني للشباب أهمية في حمل المشاريع الناشئة ؟

تتفرع الإشكالية الرئيسية الى مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها

1- **هل التعليم يؤثر في النمو اللإقتصادي؟**
2- **هل جودة التعليم مقياس لتحقيق التنمية اللإقتصادية ؟**
3- **هل هناك علاقة بين مخرجات التعليم ونجاعة المشاريع الناشئة ؟**
4- **هل نجاح المشاريع الناشئة مرهون بكفاءة الشباب التعليمية والتكوينية ؟**

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية تم التطرق إلى مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الأولى :التعليم له أثر فعال في تحقيق النمو الاقتصادي

الفرضية الثانية :تحقيق التنمية الاقتصادية مرهون بمدى كفاءة تعليم وتكوين الموارد البشرية

الفرضية الثالثة :تجمع بين الكفاءة التعليمية والنمو والتنمية الاقتصادية علاقة تكاملية من خلال تأثير أحدهما على الأخر.

الفرضية الرابعة :يلعب المستوى التعليمي والتكويني للشباب حاملي المشاريع دورا مهما في نجاح هذه الأخيرة .

منهج الدراسة:

إن منهجية البحث تتوقف على طبيعة الموضوع بحد ذاته وخصائصه و الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه ، ونظرا لطبيعة الموضوع و في سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة و الإجابة على التساؤلات المطروحة و التحقق من صحة فرضيات الدراسة ، سنحاول الإعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي

يهدف هذا المنهج إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع معين ، وتحليل ما تم جمعه حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر مظلة واسعة ومرنة تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية حيث سنعتمد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية وذلك من خلال استخدام البيانات والمعطيات حيث سنستخدم التحليل والتركيب والمقارنة وذلك على ضوء طبيعة الدراسة و أهدافها،.بهدف الإحاطة بجميع جوانب علاقة التعليم بالنمو والتنمية الاقتصادية والتعمق فيها وكذا تحديد الدور الذي تلعبه جودة وكفاءة التعليم في تشجيع الشباب على حمل المشاريع الناشئة.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع في

1- أهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع، حيث انه يعتبر أساس سعادة الفرد ورفاهية المجتمع وتقدمه
2- لما لجودة التعليم من دور فعال في التأثير على النمو و التنمية من خلال العمل على تسليط الضوء على العوامل التي أدت الى افلاس بعض الشركات الناشئة ، و كذا العمل على توضيح أهمية التعليم والتكوين وملائمته مع طبيعة النشاط المراد ممارسته
3- أهمية الشركات الناشئة باعتبارها مصدراً للمداخيل الوطنية ومصنعاً للوظائف متعددة المستويات

مبررات إختيار الموضوع:

إن دراسة أي موضوع لاينطلق من فراغ و إنما يرجع إلى عدة أسباب سواء كانت ذاتية أو موضوعية.

الأسباب الذاتية:

1-الرغبة في معرفة مدى مساهمة التعليم في تحقيق النمو والتنمية و إنعكاساتها على المجتمع ،وكذا أهم التحديات و المعوقات التى تقف أمام نجاح الشباب في تسيير الشركات الناشئة على المستوى الوطني .

2-إضافة إلى الإهتمام الشخصي كوني موظف في القطاع بموضوع التعليم والتنمية المحلية لأنه يمس كل نواحي الحياة وكذا الواقع الذي نعيش فيه.

الأسباب الموضوعية:

1- أهمية الموضوع في ظل محدودية الدراسات و الأبحاث في هذا المجال والتي تربط ما بين جودة التعليم والنمو والتنمية .

2- تسليط الضوء على جودة التعليم من خلال الكشف عن دوره في التأثير على التنمية إضافة إلى العمل على إيجاد السبل الكفيلة للعب دور فعال في الوصول إلى التنمية المنشودة .

الأهداف العلمية : تتمثل في :

1- محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل من التعليم والنمو والتنمية .

2- تزويد المكتبة الجامعية ببحث علمي يبين مدى تأثير جودة التعليم على النمو و التنمية

3- دراسة تأثير مخرجات التعليم للشباب حاملي المشاريع الناشئة في تحقيق التنمية الإقتصادية .

الأهداف العملية : تتمثل في محاولة التعرف على أهم البرامج و السياسات المتبعة من طرف الدولة من تكوين وتأهيل الشباب حاملي المشاريع الناشئة ومرافقتهم على المستوى المحلي ومدى تأثير هذه السياسات في التخفيف من أعباء التنمية ، وكذا أهم الرهانات التي تعمل الجماعات المحلية على تحقيقها من خلال انشاء معاهد للتكوين و اعداد برامج تساعد هؤلاء الشباب الى الدفع بعجلة التنمية المحلية.

صعوبات الدراسية :

من أهم الصعوبات التي نتوقع مصادفتها في إنجاز هذه الدراسة هي :

1- صعوبة الإلمام بعنصر التعليم ودوره على صعيد التنمية المحلية نظرا لتشعبه وتشابكه مع العديد من المجالات .

2- ضيق الوقت حيث أن هذه الدراسة محددة بوقت معين لا يجب تجاوزه و خاصة و أن لهذه الدراسة جانب ميداني يتطلب جهد ووقت كبير لإكمال الدراسة الميدانية .

3- صعوبة الحصول على المعلومات و الإحصائيات الدقيقة و الكافية للدراسة ، نتيجة للحجر الصحي المطبق في البلاد إضافة إلى تباين وإختلاف المعلومات و الإحصائيات من مصدر لآخر.

4- إمتناع بعض الإطارات عن مقابلتنا ومنحنا المعلومات المتعلقة بذات الموضوع متحججين بجائحة كورونا مما حتم علينا التفكير في التواصل معهم عن طريق التحادث المرئي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة .

5- قلة المراجع والدراسات السابقة بحكم اختيارنا لموضوع نادرا ما يتناوله اغلب الباحثين

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور التعليم على صعيد التنمية بشكل عام من خلال إبرازه كمتغير لابد منه لكل عملية تنموية ، من خلال تحديد دور ملائمة مخرجات التعليم للشباب مع طبيعة الشركات الناشئة في التأثير على التنمية الاقتصادية

الحدود الزمانية :

تم التركيز في دراستنا عن تأثير التعليم ودوره في تحقيق النمو والتنمية المحلية في الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى النصف الأول من سنة 2020 ، وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة بسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى

الدراسات السابقة :

1 – تنمية رأس المال البشري وأثره على كفاءة المنشأة دراسة ميدانية في الساحل السوري(دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية)إعداد الطالب عمار إبراهيم بإشراف د. يسيرة درياتي 2014

الملخص

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم رأس المال البشري ودراسة مؤشرات تنمية رأس المال البشري وأثرها على كفاءة المنشأة، وقياس معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري بتطبيق معادلة الكسب الميسرية في الساحل السوري، وذلك من خلال بيانات المكتب المركزي للإحصاء ومن خلال توزيع استبيان على مجموعة من العاملين في القطاع العام وفي القطاع الخاص المنظم الذين يمارسون عملهم في الساحل السوري، وتحليل البيانات

باستخدام برنامج Spss وذلك بالاعتماد على طرائق الاستدلال الإحصائي والاختبارات الإحصائية والتوصل إلى النتائج التالية: تطورت مؤشرات تنمية رأس المال البشري خلال السنوات السابقة إلا أنها ما زالت دون الحد المطلوب، لا تنتظر المنشأة للعاملين لديها كرأس مال بشري مهم في عمل المنشأة، مستوى التعليم والخبرة يفسران 70 . 6 % من التغير الحاصل في الدخل في القطاع العام 45. 7 % من التغير الحاصل في الدخل في القطاع الخاص، لا يؤثر التدريب على دخل العاملين، كما يرتبط بمستوى التعليم ارتباطاً ضعيفة، انخفاض معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري في الساحل السوري، إن معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري في القطاع العام لا يختلف عن معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري في القطاع الخاص في الساحل السوري.

2- **دور الإستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية**
(دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر فرع مستغانم) مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الشعبة : علوم تسيير تخصص : التسيير الإستراتيجي مقدمة من طرف الطالبة - : نورين فتيحة

الملخص

تناولت هذه الدراسة " دور إستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية " وهدفت إلى تحديد أثر إستثمار في رأس المال البشري في تحقيق ميزة التنافسية بأبعادها المتمثلة في (الجودة ، التكلفة ، الحصة السوقية والربحية)، حيث أقيمت الدراسة الميدانية لمؤسسة الإتصالات الجزائر فرع مستغانم، ومن أجل تحقيق العلاقة بين إستثمار رأس المال البشري والميزة التنافسية،تم تصميم مقابلة وقد تم تحليلها وقد توصل إلى جملة من الإستنتاجات ذكر منها : أن المؤسسة الإتصالات الجزائر فرع مستغانم تتوفر على رأس مال بشري بمستوى مرتفع ، كما أن مركزها التنافسي جاء بمستوى مرتفع كذلك.

3 - **دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق(2015/2004)**المدرس سكنه جهيه فرج قسم الدراسات الاقتصادية / مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة

المستخلص:

إن التعليم بكافة مراحله ومستوياته يعتبر الآداة الآساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري أو مايسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، وإن النظام التعليمي في العراق حكوميا ولجميع المراحل الدراسية، إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيآت التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية وأنشئت في الاون الآخيرة عدد من الكليات الآهلية في مرحلة التعليم العالي التي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية،وعملية تطوير التعليم يجب أن تكون عملية مستمرة وشاملة لجميع عناصره ومكوناته لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق مطالب التنمية، وقد توصلت الدراسة أن ميزانية التربية الاستثمارية لا

تشكل الكثير، ما يعني أن النسبة الآكثر تنفق كرواتب وأجور ، أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إ لا بالقليل، و هو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم وبنية الدولة، إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية بهدف تقليل نسبة الآمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان، لذا يجب توفير الآموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله، وجذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة، ويجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين، فضلا عن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على أفراد المجتمع كافه للقضاء على الفقر من أجل تعلم أفضل.

4 - **رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آ راء الأكاديميين والطلبة الدكتور سليمان بن سالم الحسيني**
باحث متفرغ، مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات، جامعة نزوى، سلطنة عمان Salhusseini@unizwa.edu.om

الملخص:
الدراسة الميدانية الحالية تهدف إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي من خلال التعرف إلى إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وما يواجهه الأكاديميون والطلبة من معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامل، وسبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها .ولتحقيق أهدافها تبنت الدراسة ثلاث أدوات، هي الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة، وذلك لجمع البيانات من الأكاديميين والطلبة المنتمين إلى عشر جامعات وكليات جامعية بسلطنة عمان .وقد أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية عندما تربط تلك المشاريع بسوق العمل وتتاح الفرصة للطالب الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة
الحقيقية لوظيفته المستقبلية؛ لذا فإن الدراسة الحالية توصي بتطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مع الاستمرار في استعمالها أداة من أدوات تقويم أداء الطلبة الجامعيين، واجراء البحوث والدراسات التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات الجامعات وطلابها.

5 - **مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية الدكتور عادل مجيد العادلي**

مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية جامعة بغداد

المستخلص:
تتبع مشكلة البحث في معرفة هل ساهم الإنفاق على التعليم في الدول النامية في رفد التنمية المنشودة بكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تضييق الفجوات بينها وبين الدول المتقدمة صناعياً .أما ألأهمية فهي تتناول مدى مساهمة الإنفاق على التعليم كونه كلفة من جهة واستثمارا ذو عائد مستقبلي من جهة أخرى فيما لو أحسن توجيهه في مجالات محددة متخذة من رؤية مستقبلية تنطلق من إستراتيجية واضحة المعالم تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الكبيرة في مجال سوق العمل في ظل تحولات الاقتصاد نحو المعرفية وما يترتب على ذلك من تعليم ومهارات وخبرات تكاد تختلف كلياً عن طبيعة سوق العمل التي سادت في الاقتصاديات الصناعية التقليدية التي استمرت حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين.

6 - دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة :دراسة حالة الجزائر د. بوالشعور شريفة جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر
cherifabouchaour@yahoo.fr

الملخص :
هدفت هذه الدراسة لتحرى دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا بالنظر إلى دورها البارز في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها، من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار، الوصول للبنى التحتية، تسويق، دعم مالي وشبكي...الخ، وهو ما أدى إلى احداث آثار ايجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة. وعلى ما يبدو فإن كل من فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالاستدامة والابداع. إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول لدى يتعين ايلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم الشركات الناشئة.

ـ محتوى البحث:
لمعالجة إشكالية بحثنا وللإجابة على الأسئلة السابقة وغيرها اخترنا الهيكلة التالية:
الفصل الأول : جاء تحت عنوان مفاهيم أساسية حول التعليم بحيث اكتفيت بالمبحث الأول محاولا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتعليم
الفصل الثاني: وللمزيد من الاحاطة بالموضوع تم التعرض إلى النمو الاقتصادي ورأس المال البشري بدءا من إعطاء لمحة عن المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي ، وصولا إلى دور التعليم ومساهمته في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث : بالدخول في صلب الموضوع من خلال تناول الجانب التطبيقي تناولنا موضوع واقع التعليم في الجزائر حيث كان لابد من التعرض إلى النظام التعليمي كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في الجزائر في المبحث الأول أما في المبحث الثاني كان لابد من اعطاء لمحة عن الشركات الناشئة ودورها ، وبالخوض في الموضوع توجب الاستدلال بعلاقة المستوى التعليمي للشباب حاملي المشاريع الناشئة وكذا دور حاضنات الأعمال مع نجاحها في المبحث الثالث

الفصل الأول
مفاهيم أساسية حول التعليم

تمهيد

التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي تقود الفرد لتحقيق أهدافه فالتعليم يجعل الفرد قادرا على الإبداع والابتكار فلا تعود ثماره على الفرد فقط بل يمتد أثره ليشمل المجتمع بأكمله. فالتعليم هو الأساس الجوهري للتقدم الحضاري فالفارق الوحيد بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتأخرة هي نسبة التعليم وبعدها يأتي التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطوير في جميع المجالات.

المبحث الأول : ماهية التعليم

المطلب الأول : مفهوم التعليم

يُعرف التعليم بأنّه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفه ويمكن القول أن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب أو أنّه عبارة عن معلومات ومعارف وخبرات, ومهارات يتم اكتسابها من قِبَل المُتلقّي بطرق معينة, فالتعليم مصطلح يُطلَق على العملية التي تجعل الفرد يتعلّم علماً محدداً أو صنعة معينه, كما أنّه تصميم يساعد الفرد المُتلقي على إحداث التغيير الذي يرغب فيه من خلال علمه, وهو العملية التي يسعى المعلم من خلالها إلى توجيه الطالب لتحقيق أهدافه التي يسعى إليها وينجز أعماله ومسؤولياته.[1]

الفرق بين التعليم والتعلم :

الفرق بين التعليم والتعلّم يكمن في وجود كل عناصر العملية التعليميّة في عملية التعليم والتي تتمثّل في المدرس ذو الخبرة، والمتعلّم الذي يتلقى المعلومة، أو المعلومات أو المادة التعليميّة أو المنهج الدراسي أو المنهج الحر. أما في عملية التعلم لا يشترط وجود كل هذه العناصر بل يجب فقط وجود الشخص العنصر المتعلّم الذي يريد أن يتعلم ويعرف في عملية التعلّم وهنا يكمن الفرق بين التعلم والتعليم. ولتوضيح مفهوم التعلم والتعليم والفرق بينهما بالتفصيل لابد ان نعرف ان هناك فرق آخر بين التعلم والتعليم هو أن التعليم يرتبط بوجود فترة محددة لعملية التعليم قد تمتد إلى أشهر أو قد تكون سنة أو قد تكون عدّة سنوات على سبيل المثال التعليم المدرسي، أو الجامعي، أو الدورات التدريبية التي تمتدّ لأشهر كثيرة أو الى سنوات عديدة. وهنا الفرق بين التعلّم والتعليم أن التعليم غير محدد ولا مقيد بمدة معينه ويظل الإنسان يمارس عملية التعلّم منذ اللحظات الأولى في حياته حتى النهايات الأخيرة وموته. ولا ينحصر مفهوم التعلم على فترة دراسيّة معيّنة ولا وقت محدد ولا سن معين..

3- أنواع التعليم:

من المعروف أن هناك عوامل كثيرة تتدخل في تحديد نوع التعليم في أي مجتمع من المجتمعات البشرية ، منها ما هو ايدولوجي، ومنها ما هو اجتماعي أو جغرافي أو اقتصادي أو سكاني ومنها ما هو عقائدي أو ديني.[2].

ولكن الأنواع المعروفة في العالم هي :

[1] محسن على عطية المناهج الحديثة و طرائق التدريس (الطبعة الأولى)، 2013م عمان- الأردن: المناهج للنشر والتوزيع، صفحة 260-261. بتصرّف

[2] محسن علي عطية , نفس المرجع صفحة 132-134. بتصرف

-1.3- **التعليم الأكاديمي،** وهو ذلك النوع من التعليم الموجود في المدارس على اختلاف مستوياتها وما يتبع ذلك من تعليم عال في المعاهد وكليات المجتمع والجامعات .

2.3-- **التعليم المهني الفني** : هو التعليم الذي يؤهل صاحبه لممارسة مهنة معينة تحتاج إلى قدرة فنية محددة ، منها : الدراسات التجارية والزراعية والهندسية ... الخ.

-3.3- **التعليم الحرفي** : ويؤدي إلى امتلاك حرفة معينة ، وهذا النوع يعتبر اقل درجة من التعليم المهني وأسهل منه ، وأقل في عدد سنوات التعليم . ومن الأمثلة عليه : الحرف الميكانيكية والكهربائية ، وأعمال الغزل والنسيج وتنسيق الزهور .

-4.3- **التعليم الشامل :** ويجمع ما بين الدراسات الأكاديمية والدراسات المهنية بحيث يدرس الطالب مواد اكاديمية عامة لنهاية المرحلة التعليمية المحددة ، وفي الوقت نفسه يدرس المواد المهنية التي يرغب في دراستها جنباً إلى جنب حتى يكمل الدراسة الثانوية العامة .[1]

المطلب الثاني : أهمية التّعليم والتّدريب:

التّعليم في اللُّغة من الفِعل عَلَّمَ أي اكتسب شيئاً جديداً، أمّا التّعليم في الاصطلاح هي العمليّة المتواصلة المستمرّة التي يستطيع الفرد من خلالها اكتساب مهاراتٍ أو قُدراتٍ أو معلوماتٍ جديدةٍ، أو خبراتٍ، بواسطة المُعلِّم، أو الكتاب، أو الإنترنت، أو من الأكبر سنّاً، وعادةً ما يكون التّعليم في مجالات العلوم، والتّربية، والأدب، والطِّب، والهندسة وغيرها، أو في دروسٍ حياتيّةٍ.[2]

-1- مفاهيم التدريب:

يحتل التدريب مكانة هامة بين الأنشطة الإدارية الهادفة لتزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف الوظيفية المتخصصة والمتعلقة بأعمالهم ، وأساليب الأداء الأمثل لها، وصقل المهارات والقدرات التي يتمتعون بها ، بما يمكنهم من استثمار الطاقات التي يختزنونها، ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي ، بالإضافة إلى تعديل السلوك وتطور أساليب الأداء، التي تصدر عن الأفراد فعلا، من أجل إتاحة الفرص والمزيد من التحسين والتطوير في العمل الإنتاجي، وتأمين الوصول إلى الأهداف الإنتاجية المتصاعدة. وعلى هذا جاءت مفاهيم التدريب متباينة ومتشابه .ة تصب في قالب واحد نوردها فيمايلي:

يعرف التدريب على انه تطوير أو تنمية سلوك الفرد عن طريق وسائل معينة في مجال المعرفة أو المهارة، أو الاتجاهات بغرض تحقيق معيار أداء مرغوب فيه. كما يعرف بأنه" تخطيط نشاط يهدف إلى إحداث تغيرات في المتدربين من ناحية مهارتهم، ومعلوماتهم

1 *عبد الله الرشدان المدخل الى التربية والتعليم دار الشروق للنشر والتوزيع 2006 ص267*

2 What is education? A definition and discussion", http://infed.org, Retrieved 14-6- 2020

ومعارفهم وآرائهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم، مما يجعلهم لائقين لأداء أعمالهم بكفاءة وإنتاجية عالية.[1]

2- الأهداف الرئيسيّة للتّعليم:

من الاهداف الرئيسية للتعليم:[2]

1- العاطفة: تهدف عمليّة التّعليم إلى التّأثير في عواطف المتعلّمين وسلوكهم وانفعالاتهم من خلال مخاطبة المشاعر في بعض المراحل التّعليميّة.

2- الحركة: أي تنمية المقدرة والكفاءة البدنيّة عند المتعلِّم من خلال ممارسة الرّياضة والمقدرة على استخدام الأدوات في اتمام العمليّة التّعليميّة، والقيام بالتّجارب المخبريّة وغيرها ممّا يتطلَّب مجهوداً بدنيّاً.

3- **المعرفة**: أي تطوير الجانب الفكريّ والعقليّ عند المتعلِّم عن طريق اكتساب المعلومات، والمهارات الجديدة في الحساب، وحلّ المشكلات والمسائل، وتعزيز مَلكَة الحفظ، والتّحليل المنطقيّ، والرَّياضيّ، والأدبيّ.

4- **الفهم والتَّطبيق:** من أهداف أية عمليّةٍ تعليميّةٍ تحقيق الفهم والاستيعاب للمتعلِّم بطريقةٍ صحيحةٍ، بحيث يستطيع تطبيق ما فهمه وتعلَّمه في حياته العمليّة.

3- الأهداف الرئيسيّة للتّدريب

من الاهداف الرئيسية للتدريب:[3]

1-المشاركة: يهدف التّدريب إلى تفعيل روح المشاركة بين المتدرّبين من خلال ممارسة نشاطٍ يتشارك فيه الجميع.

2- **الاستكشاف:** عن طريق السّماح للمتدربين بممارسة التّجربة بأنفسهم بعد شرح بعض المُعطيات من قِبل المُدرّب، ثُمّ تتُاح الفرصة للمتدربين باكتشاف المطلوب من التّدريب.

3- **تبادل الخبرات**: التّدريب يُتيح الفرصة للمتدربين تبادل الخبرات فيما بينهم، وبين المُدرّب.

4- **تنمية المهارات**: تُعقد الدّورات التّدريبيّة للموظّفين أو للعاملين في قطاعٍ ما أو لفئةٍ من المجتمع؛ لتنمية المهارات الفنيّة ككتابة التقارير الفنيّة، والمهارات الذِّهنيّة كالتّخطيط الاستراتيجيّ والإدارة واتخاذ القرارات، والمهارات الإنسانيّة كالتّنمية البشريّة وتطوير الذّات والثِّقة بالنّفس.

5- تحسين مستوى الأداء: تهدِف الدّورات التّدريبيّة لمعرفة نقاط الضّعف والقوة لدى المتدربين وتقييم الأداء بشكلٍ دوريٍّ لضمان استمراريّة التّحسين.

---

[1] أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس العمل والتنظيم إعداد الطالب : الطاهر مجاهدي إشراف الأستاذ الدكتور الهاشمي لوكية جامعة منتوري - قسنطينة ص 35

[2] "LEARNING OBJECTIVES", www.edglossary, Retrieved 14-6- 2020

[3] "Design & Teach a Course", www.cmu.edu.

6- كسر الجمود: تهدف الأنشطة التدريبية خاصة التي تعتمد على الحركة والأداء واللعب إلى كسر الجمود والخجل عند بعض المتدربين، خاصة ممن تقدموا في العمر أو ممن يحتلون مناصب وظيفية؛ مما ينعكس بشكل إيجابي على نفسية المتدرب.

المطلب الثالث: التعليم والتكنولوجيا:

1- مفهوم تكنولوجيا التعليم

هناك كثير من التعريفات لمصطلح تكنولوجيا التعليم، وسوف نوضح أبرزها فيما يلي:

- تعريف "ريتا ريتشي" و"بارابار أسليبز"، ويُعَدُّ ذلك هو أول تعريف لتكنولوجيا التعليم، وظهر في عام 1970م: "تكنولوجيا التعليم تتمثل في النظريات والتطبيقات المستخدمة في تصميم المصادر والعمليات، والسعي نحو تطويرها، ومن ثم استخدامها بشكل منظم بهدف تحقيق فاعلية التعلم".

- عرفت "الموسوعة الأمريكية" تكنولوجيا التعليم على أنها: "استخدام الآلات والمعدات والأجهزة في التعليم، ومن ثم زيادة الفاعلية بالمنظومة التعليمية".

- عرفت "منظمة اليونكسو" لتكنولوجيا التعليم على أنها: "الطريقة النظامية في تصميم البيئة التعليمية؛ بهدف التَّوصُّل لنتائج بحثية؛ ومن خلال استخدام الموارد البشرية والمادية؛ لزيادة فاعلية عملية التعليم".

- عرفت "لجنة تكنولوجيا التعليم" بالولايات المتحدة الأمريكية مصطلح تكنولوجيا التعليم على أنه: "لا يوجد تعريف دقيق فهو يتجاوز كافة الأدوات والوسائل.[1]

ومما سبق يمكن صياغة تعريف شامل لتكنولوجيا التعليم كما يلي:

"هو العملية التي تستهدف تعليم الإنسان؛ من خلال الأساليب المنهجية النظامية، وتحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة وفاعلية"، أو "هو تخطيط لعملية التعليم وتوظيف لجميع الطرق التعليمية في سبيل الوصول لتعليم أفضل".

2- عناصر تكنولوجيا التعليم

يقول تشارلز هوبان: (إنّ تكنولوجيا التعليم عبارة عن تنظيم متكامل يضمّ العناصر الآتية: الإنسان، الآلة، الأفكار والآراء، أساليب العمل، والإدارة، بحيث تعمل جميعاً داخل إطارٍ واحدٍ) وهي كالآتي: [1]

[1] تكنولوجيا التعليم، تعريفها، وأهميتها، ومكوناتها، ومعوقات تطبيقها مدونة الكترونية https://www.mobt3ath.com

1- **الإنسان:** وهو جوهر العمليّة التعليميّة؛ والذي لا تتم العمليّة التعليميّة بدونه؛ فهو يؤدي دور المعلم، والطالب، والباحث، وهو كذلك المسعى الأساسي للمؤسسة التربويّة؛ حيث تهدف دائماً للعمل على تطويرهِ وتنميتهِ؛ ليواكب التطور الحاصل في العالم.[2]

2- **الآلة:** لقد دخلت الآلات في كل مجالات حياة الإنسان، وأسهمت بشكلٍ كبير في تغيير نمط حياة الإنسان، فقد اختصرت الكثير من الوقت والجهد، وتوجد الآلات في كل مكانٍ تقريباً، فتجدها في المنزل، وفي العمل، وفي الشارع، ومن الآلات المستخدمة في الحياة: السيّارة، والآلة الحاسبة، والكمبيوتر، والتلفاز وغيرها.

3- **الأفكار والآراء:** وهي المحرك الرئيسي الذي يحدد عمل الآلة، وإنجازها للأهداف المطلوبة، ونشر المعلومات المرادة.

4- **أساليب العمل** (الاستراتيجية): إنّ استراتيجيّات وأساليب العمل المستخدمة من قبل الإنسان تحتاج دائماً إلى التغيير والتطوير والتبديل؛ حتى يستطيع البرنامج أن يُحقق الهدف المرجوّ منه، وتطوّر الأساليب وتنوعها يُعتبر من أهمّ مميزات التكنولوجيا.

5-الإدارة: وهي من أهم ركائز العمل، وخاصة إذا كانت بعيدة عن الإدارة التقليدية التي تعتمد في عملها على الأمر والنهي، وتلعب دوراً مهماً في سير العمل، وتنظيمه، وتهيئة الجو المناسب للعمل، والجمع بين العناصر السابقة؛ لتؤدي دورها بكفاءةٍ عاليةٍ، وتحقيق النتائج بأسرع وقتٍ، وأقل جهدٍ ممكن.

3- أهمية تكنولوجيا التعليم

تتعرض العملية التربوية لمجموعةٍ من الضغوطات والتحديات، التي يجب مواجهتها وإيجاد الحلول لها، كالزخم المعرفي، والزيادة المضطردة في الكثافة السكانية، والتطور الهائل في مجالات المواصلات والاتصالات، وثورة التكنولوجيا، والتي لها دورٌ كبيرٌ في سرعة انتقال المعرفة، وكلُّ تلك الأمور تُعتبر من العوامل الموجبة للتغيير والتجديد، ولذلك كانت تكنولوجيا التعليم حاجةً ملحّةً، لدعم التطور في المجالات الأخرى كالهندسة، والفضاء، والزراعة، والطب، وغيرها من العلوم الحديثة، ونظراً لهذه الأهميّة، فقد تسابقت مؤسسات التعليم، بقطاعيه الحكومي والخاص؛ للتحسين الإيجابي وتوفير الوسائل المفيدة التي تُساعد الطالب على زيادة علمهِ بكلّ سهولةٍ ويُسر، كما تسعى المؤسسات لتوفير القدرة لدى الطالب على الإبداع.[3]

---

[1] نور الدين زمام وصباح سليماني ("تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية"، العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، 2013م)، صفحة 167. بتصرّف

[2] نسرين عيش مقال بعنوان تكنولوجيا التعليم اطلع عليه بتاريخ 18-06-2020 https://mawdoo3.com

[3] **عوض حسين التودري تكنولوجيا التعليم: مستحدثاتها وتطبيقات (الطبعة الأولى)، جزء1 (2009م)، صفحة 52 - 53. بتصرّف**

الوسائل الحديثة في مجال تكنولوجيا التعليم :

من أهم الوسائل الحديثة المستخدمة في مجال تكنولوجيا التعليم الآتي:[1]

- استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية.
- استخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).
- استخدام البريد الإلكتروني للتواصل مع الطلبة.
- الاستفادة من محركات البحث في الإنترنت.
- تبادل الملفات عبر الإنترنت.
- عقد المؤتمرات التي تُبث عن بُعد بالصوت والصورة.
- استخدام القنوات الفضائية العديدة، المتخصصة في مجال التعليم.
- استخدام الكتاب الإلكتروني.
- استخدام السبورة الإلكترونية.

المطلب الرابع : سياسات التعليم :

1- مراجعة سياسات التعليم :

ان مراجعة سياسة التعليم هي تقييم مستقل قائم على الأدلة لمجالات السياسة الاستراتيجية يتضمن توصيات سياسية بالإضافة إلى خطط محددة للمشروع يتم تطويرها. بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على طلب السلطات الوطنية، يمكن أن يشمل التقييم استعراضا للسياسات ومشاورات لمناقشة هذه الخطط وتنسيق الجهود مع الوكالات الدولية. الهدف العام لمراجعة سياسة التعليم هو مساعدة سلطات التربية والتعليم في الدول الأعضاء على تعزيز نظامها التعليمي والمساهمة في تطوير قدراتها.

تركز مراجعة السياسة عادة على مواضيع أو قطاعات فرعية مختارة، وفقاً للاحتياجات الخاصة للدولة العضو. وتضمنت المواضيع المشمولة في المراجعات على:

1. تقييم شامل لنظام التعليم، مع التركيز على الجودة والإنصاف، والطرق التي يمكن من خلالها إصلاح السياسات ضمن سياقها واللوائح والهياكل والسياسات والممارسات التعليمية المحددة لتحسين التعليم في البلاد.
2. سياسات المعلم وبناء قدرات المعلمين ومديري المدارس من خلال تحليل الأصول وأوجه القصور في الماضي والحاضر وتقييم فرص التغيير الفعال أو الإصلاح في الظروف الحالية (مثل تمكين المعلم، والحالة الأكاديمية، والترقيات، ومستوى الاحتراف، والقيادة المدرسية، والمشاركة الاجتماعية، والتعليم متعدد الثقافات، والنتائج التي يطمح إليها التلاميذ)؛

[1] **بوكراتم بلقاسم وخلود غانية دور تكنولوجيا المعلومات الرقمية في التربية والتعليم (الطبعة الأولى)، عمان - الأردن، المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية،(2012م)، جزء 1صفحة 9. بتصرّف**

3. تطوير المناهج: المناهج التي تركز على التلاميذ، إجادة اللغة، المواطنة العالمية، التسامح، والتربية المدنية؛
4. سياسات التقييم وتقدير الإنجاز فيما يتعلق بأعمال التقييم الوطنية مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب، وغيره من المؤشرات ذات الصلة؛
5. التعلم بالأجهزة المحمولة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما في ذلك تدريب المعلمين.

من المقدر أن تستغرق عملية مراجعة السياسة 28 أسبوعاً، بما في ذلك مهمة تحديد النطاق، ووضع تقارير عن المعلومات الأساسية لكل بلد، ومراجعة الأدبيات والنصوص ذات الصلة، ووضع ورقة حقائق مرجعية، ومهمة تقصي الحقائق، والتقرير النهائي.

صُممت مراجعات سياسة التعليم لتوفير المساعدة الفنية في إجراء تحليل دقيق لنقاط القوة والضعف في أي نظام تعليمي، بالاعتماد على قاعدة المعلومات الحالية، والهدف العام منها يتمثل في صياغة توصيات السياسة الخاصة في المجالات التي يمكن لليونسكو تقديم المساعدة الفنية المباشرة فيها.

كما تهدف إلى تحفيز المناقشات الدولية حول مجموعة واسعة من قضايا وأهداف سياسة التعليم، بما في ذلك تعزيز الإنصاف والجودة والأهمية في سياق التعليم.[1]

2- التخطيط للسياسات التعليمية :

- التخطيط هو عملية علمية منظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مستقبلية

بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات و الإجراءات الرشيدة البدائل واضحة وفقا لأولويات مختارة بعناية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والامكانات المتاحة لعنصري الزمن والتكلفة كي يصبح نظام التربية والتعليم بمراحله الأساسية أكثر كفاية وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المتعلمين وتنميتهم الدائمة .

دواعي ومبررات الأخذ بالتخطيط التعليمي:

من الأسباب والدواعي التي أدت إلى قيام و الأخذ بالتخطيط التعليمي :

- قيام التخطيط الاقتصادي وشعوره بالحاجة الأساسية إلى التخطيط التعليمي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري
- تحول النظرة إلى التعليم باعتباره خدمة استهلاكية إلى اعتبار أن التعليم مردودا وتوظيفا مشرا لرؤوس الأموال.
- الزيادة السكانية و ما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم .

[1] https://ar.unesco.org/themes/education-policy-planning

- التغير في تركيب المهن و الوظائف وما يتطلبه ذلك من مستويات مختلفة من المهارات والمهن والخبرات الضرورية المواكبة التطور في هيكل العمالة وتغيره .
- اطول فترة إعداد القوة البشرية سيتوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويل المدى لضمان التأهيل المواكب للاحتياجات كما وكيفا .
- ضرورة التخطيط لإيجاد حلول لمشكلة ارتفاع نفقات التعليم .
- ضرورة مجاراة التعليم التقدم السريع والغير السريع في ميدان العلم والصناعة خاصة.
- التكامل بين أنواع التعليم و مشكلاته مما يستلزم التخطيط التقديم حلول شاملة.
- الإيمان المتزايد بالتخطيط وقيمته في السيطرة على المستقبل.[1]

3- أهمية سياسات التعليم

العلم والمعرفة لهما أهمية كبيرة في حياة البشرية منذ بدأت رحلة آدم من السماء إلى الأرض حيث قال تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها)[2]، ولقد ختمت الرسالات السماوية بالتأكيد على القراءة والتعليم والقلم. أن الثروة الحقيقية الكامنة في عالم اليوم هم البشر واهم تحد هو تحويلهم الى مجتمع المعرفة وهو متعلم معلم لنفسه وللآخرين، والأهم عامل بما يعلم، فمما لا شك فيه أن المعرفة قوة. ولتحقيق هذا الهدف لابد من التركيز على فلسفة التعليم وسياساته، وهياكله وتنظيماته، ومناهجه وادواته، لوضع سياسات تعليمية تناسب مسار التطور التكنولوجي والاجتماعي، وتعمل على رفع كفاءة النظام التعليمي، وتزيد من فاعلية مخرجات هذا النظام. كثير من الدراسات التي تم انجازها حتى الان في هذا المجال، الا ان معظمها أهتم بالشكل على حساب المضمون، وركز على قضايا جزئية غير مراعية للإطار الكلي الذي يحكم مسار النظام التعليمي. أن سياسات التعليم لا بد أن توضح مجموعة من المفاهيم التي تمثل السياق الذي سيعمل النظام من خلاله، ويقتضي هذا تناول العلاقات والارتباطات بين السياسة التعليمية وبين الفلسفة الإجتماعية والاقتصادية والفلسفة التربوية العامة من ناحية، وبينها وبين الاستراتيجيات التربوية، والمناهج التربوية من ناحية أخرى، مراعية حاجات المجتمع وتطلعاته.

ولابد أن يراعي المخططون للسياسات التعليمية عدة نواح منها على سبيل المثال لا الحصر أن تكون السياسات التعليمية لها صفة الشمول والتكامل وتستند إلى رؤية تربوية واجتماعية واضحة الملامح والسمات، كما لابد أن تكون مبنية على اسس ومعايير تتكامل فيها مراحل التصميم النظري مع مراحل التطبيق، اي ان تكون عملية موجهة نحو التنسيق مع كل قطاعات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية ومتماشية مع التغيرات التقنية والتكنولوجية، مما يعزز قدرتها على استشراف آفاق المستقبل,حيث أن توفير قاعدة معلومات وبيانات ومعارف ذات اثر في النسيج التربوي امر حتمي، اضافة الى أن سياسات

[1] تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل المعهد العربي للتخطيط

[2] الاية 31 من سورة البقرة

التعليم يجب ان تركز على التعليم العالي بوصفه مصدرا للمعرفة والتعلم والتطوير المستمر، وهو الأقدر على تبني التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها، كما على هذا القطاع أن يراعي متغيرات سوق العمل والثقافة وأن يعمل على سد الفجوة بين ثقافات الشعوب من خلال التبادل العلمي وتعزيز المنح والابتعاث، على أن تكون سياسة التعليم العالي معتمدة على التحديد الدقيق للفلسفة التربوية المنشودة وأن تنطلق بدورها من الفلسفة الاجتماعية العامة، حتى تستطيع أن تحدد مجموعة من الأهداف الواضحة للتعليم العالي تمكنه من التطور في إطارها سواء في محتواه، او في تخصصاته، او في مناهجه التدريسية والتقويمية، مع الحفاظ على استقلاليتة وحرية الأكاديميا. واخيرا على سياسات التعليم أن تحتوي على البدائل المناسبة للتغيرات المحتملة في البيئة. وهذا الكلام ينطبق على سياسة التعليم العالي والجامعي، كما ينطبق على التعليم العام بجميع مراحله، ومختلف مستوياته. وقد أجمع معظم العلماء والمفكرين على أن التعليم هو المخرج الأساسي للهروب من مصيدة التخلف العلمي والثقافي والانطلاق إلى التنمية الشاملة، فالتعليم هو كنز كامن يتم استثماره من خلال تطوير المعرفة، والبحث والتجديد، والتدريس والتربية المستمرة، التي ستؤدي نحو الخلق والابداع واحداث التغيير والتطور.

المطلب الخامس: أوجه الفروقات بين كل من التربية، التعليم، التعلم، التكوين والتدريب.

1. التربية، التعليم والتكوين

تعتبر التربية مجموعة عمليات تهدف إلى تنمية وتطوير قدرات ومهارات الفرد وبناء شخصيته بناء متكاملا للتعامل مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والتأقلم مع البيئة التي يعيش فيها من أجل مواجهة متطلبات الحياة بمختلف أوجهها.

ويرتبط التعليم بالتربية باعتباره مجموعة عمليات منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف. وتتم عملية التربية والتعليم، أو ما يعرف بالتعليم النظامي، بالمؤسسات التعليمية.

كما يرتبط التكوين بكل من التربية والتعليم ارتباطا وثيقا، ويعرف على أنه تلقين الأفراد مهارات مهنية وفنية تهدف إلى إكسابهم كفايات مهنية، تنمي مواهبهم وخبراتهم ومهاراتهم، ليصبحوا أكفاء قادرين على الاندماج في الحياة العملية والقيام بوظيفة أو دور أو شغل في

إطار تخصص معين، منتجين ومساهمين في التنمية البشرية والرقي الاجتماعي والاقتصادي.

ويرتبط عادة مصطلح التكوين بنعت يتجلى في "المهني"، يحدد تخصص الفرد في مهنة معينة حسب رغبته وتوجهه، تمكنه من التحكم في مجال عمل معين من أجل إتقانه و تحقيق مردودية أفضل في إطار قناعة واقتناع لضمان أعلى درجة من الاستقرار النفسي والمكانة الاجتماعية.[1]

2* التعليم، التعلم والتدريب

إذا كان التعليم هو النشاط الذي يقوم به المعلم أثناء العملية التعليمية، فلا يتحقق هذا النشاط إلا بوجود عنصر مقابل ألا وهو المتعلم الذي يوجه له هذا التعليم، ودور و نشاط المتعلم في الموقف التعليمي هو التعليم، وبالتالي فالتعلم هو النشاط الذي يمارسه المتعلم ضمن الموقف التعليمي الذي يؤدي إلى اكتساب المعارف، مهارات وسلوكات لم تكن بحوزته من قبل.

إذن هناك علاقة تلازميه بين التعليم والتعلم، فهما طرفان لنفس المعادلة أو بتعبير آخر وجهان لنفس العملة، فأفضل تعليم هو يؤدي إلى أفضل تعلم وأنجح تعلم هو ناتج عن أنجح تعليم.[2]

وحسب رأي آخر حول التدريب و التعلم: فالأول يؤدي إلى تعميق المعرفة المتخصصة والمهارة لدى الفرد بخصوص إنحاز عمل أو أداء وظيفة معينة بذاتها، أما الثاني فيؤدي إلى زيادة و تعميق المعرفة، أو الثقافة العامة والإلمام بالبيعة ككل. كما أن التدريب يهتم بالفرد نفسه ، أما التعلم فيهتم موضوع التعلم.

خلاصة الفصل

[1] http://www.oujdacity.net/national-article-84243-ar

[2] أطروحة مقدمية لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، * عمر دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 7.

في الأخير نخلص إلى أن التعليم يأتي في صدر اهتمامات العديد من الدول, هذا الأخير الذي ينظر له على أنه طاقة إنتاجية للعنصر البشري من خلال المعارف والمهارات المكتسبة والتكوين والخبرة، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل, كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين، بحيث تعد المعارف والكفاءات الأكثر أهمية في رأس المال البشري الذي ينشأ من اكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة الكتابة والقراءة والحساب، وتعتبر عملية التدريب والتعليم من اهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية ، لذا جاء الاهتمام بالعنصر البشري، من حيث أن إنتاجيته تتصاعد بزيادة خبرته ومهارته أي كلما ازداد الاستثمار في الإنسان يزداد العائد منه، فالاستثمار في العنصر البشري أضحى غاية كل المجتمعات التواقة إلى النمو والخروج من بوتقة التخلف الحضاري ، فالاتجاه السائد اليوم يرى أن مدخل التنمية وأساسها هو تنمية إمكانات كل فرد وتأهيله وتمتيعه بكامل حقوقه والزامه بكافة واجباته ، حتى يكون معنيا بما يجري حوله ويتحمل نصيبه من الربح والخسارة ..

وللدخول في صلب الموضوع سوف يتم التطرق إلى كل الجوانب النظرية التي لها علاقة مع النمو الاقتصادي لهذا الموضوع من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تمهيد :

يعد النمو الاقتصادي من الأولويات التي تسعي إليها كافة الدول المتقدمة منها والنامية لما في ذلك من انعكاسات على المجتمع من خلال ارتفاع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أنه لكي تحقق أي دولة نموا اقتصاديا، فإنه لابد لها من الاستثمار في كافة مواردها الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، وأن الاستثمار في أحدهما فقط لم يعد كافيا لتحقيق أهدافها، حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي بل المردود من رأس المال البشري قد يكون أكبر. وعلى الرغم من أنه لا توجد نظرية موحدة للتنمية والنمو الاقتصادي، إلا أنه يوجد تقليد علمي قاد الاقتصاديين في منتصف القرن الماضي، تمخض عنه بروز علم فرعي لاقتصاديات التنمية، وترتب عليه مقترحات تخص إحداث التنمية في الدول الأقل نموا والدول النامية. فبينما كان النمو بالنسبة لاقتصاديي التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، عملية تحول اقتصادي واجتماعي معقدة، تزامن مع نشأت مفاهيم اقتصادية جديدة للإلمام ببعض أبعادها إلا أنه خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، عاد الاقتصاديون العاملون في مجال التنمية إلى الرأي الأبسط القائل بأن النمو هو مسألة تصحيح السياسات الوطنية. وقد لعب مفهوم رأس المال البشري دورا هاما في الأدبيات الحديثة للنمو، بما توصلت إليه من أهمية الدور الذي يلعبه التعليم في تفسير التفاوت المشاهد في متوسط دخل الفرد بين مختلف أقطار العالم ومن ثم في تفسير سجل الأداء الاقتصادي. وعلى ضوء ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض للمفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي على مختلف ابعادها.

المبحث الأول: المفهوم النظري للنمو الاقتصادي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي :

1. تعريف النمو الاقتصادي : هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

النمو الاقتصادي «هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي»[1]

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ضوء ذلك :

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان

وإجمالا نقول بان النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه. ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

[1] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عملية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000 ، ص51.

- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.
- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن
معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (الأزمنة).[1]

شكل رقم(1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

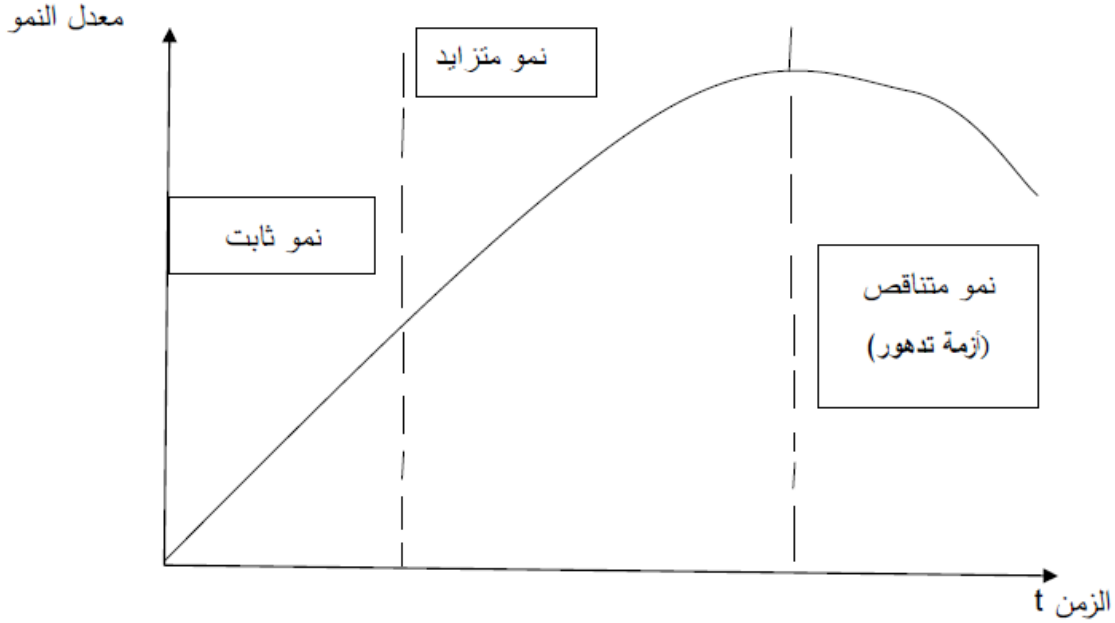

المصدر : وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2014، ص 9.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية للنمو الاقتصادي

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.

2. مفهوم التنمية:

[1] 'Mare Nouchi, croissance -histoire économique-édition Hazan, paris, 1990.p45

التنمية لغويا هي من النمو، فعله الثلاثي: نما ينمو، بمعنى " زاد وكثر، يقال" نمى الزرع، ونما الولد، ونما المال "ومن ثم فهو بمعنى" كبر وازداد." والفرق اللغوي بين (النمو) و (التنمية) هو أن النمو يحمل معنى" التلقائية "بينما تحمل التنمية معنى" التدخل " لإحداث هذا النمو أو توجهه وجهة معينة"، والتنمية بأبسط معانها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا، إذ يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان بالطبع أثمن هذه المصادر[1] . وقد شاع استعمال لفظ التنمية في السنوات الأخيرة خاصة عند الحديث عن تنمية المجتمعات في الجوانب المادية وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات مثل : التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات، ومن هنا فإن الغالب في الحديث يكون عن الجوانب المادية منها، وتأثر مستوي دخل الأفراد بها وارتفاع استهلاكهم لسلع معينة ومدي استفادتهم من برامج تنموية معينة وغيرها . ولقد تعددت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي والديني.[2]

وهناك من يشير إلى هدف التنمية بأنها تنمية المجتمع تهدف إلى " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم . وهذا الانتقال يتطلب تغييرا جذرية وجوهرية في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تسفيد منه الغالبية العظمي من شعوب الدول النامية " ، أن التغيير الجذري لا يمس أساليب الإنتاج فقط، وإنما هو تغيير جذري في كيان المجتمع كله ماديا ومعنويا وروحيا . كما تعني التنمية بأنها عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية (المادية والفكرية والروحية والإبداعية المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء ، وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها " العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن ، ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخية على ثلاث مراحل هي :

التنمية اقتصادية: وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشرين (العقد التنموي الأول).

التنمية البشرية: محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات (العقد التنموي الثاني).

التنمية المستدامة: وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث).

الأمر الذي أدي إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطي أولوية لدول العالم الثالث[3]، وهوما يعرف بـ**التنمية الشاملة**

---

[1] خالد عبد الجليل دويكات، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2007، ص 32

[2] محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الإسلام ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، 1992، ص 54.

[3] عبد المحسن سعد العتيبي، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1995، ص 67.

وهي " عملية أو مجموعة عمليات تغيير هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجة عالية منها[1]

ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية علي إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتية خلال خطة زمنية معينة.

3. أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

1.3- النمو الطبيعي : وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى : التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة؛ تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منيع سوق فيها عرض وفيها طلب.

2.3- النمو العابر أو غير المستقر : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته . ومعملتي هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية . وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3.3- النمو المخطط : وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط . وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية [2].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:

تحاول نظريات النموّ الاقتصادي والتنمية على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضّح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقّق النمو، ومن خلال إيجاد المحدِّدات العامة للنمو وتتبّع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة يمكن الكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي. لذلك سنحاول تقديم عرضً مبسطًا ، لأهمّ نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على مدار حوالي قرنين ونصف من تاريخ علم الاقتصاد.

---

[1] محروس أحمد غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقه، الطبعة الأولى، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، 1994، ص 17

[2] حبيب كميل وحاتم البتٍ، دراسات في الانماء والتطور، الدؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 1997 ، ص17

1- النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي Classical Model

1.1- آدم سميث

طرح آدم سميث النموذج الكلاسيكي للنموّ في كتابه الشهير ثروة الأمم (1776) مُشيرًا إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:[1]

1- دور الأسواق في تحديد العرض والطلب.
2- إنتاجية العامل حيث يحدد دخل الفرد درجة المهارة والحرفية والحكم الصائب التي يتم بها تنفيذ العمل في أي دولة.
3- دور التجارة في تعميق عملية "تخصيص العمل".
4- تزايد العوائد مع كبر حجم المشاريع الاقتصادية، حيث يؤدي تخصيص العمل على نطاق واسع كما نراه في المصانع الحديثة إلى زيادة الإنتاج.

2.1- ريكاردو ومالثوس

قام هذان العالمان الكبيرَين بتطوير نموذج سميث الكلاسيكي حيث افترضا أنّ التغيّر التكنولوجي معامل "ثابت constant"، وأن زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفقًا لقانون العوائد المتناقصة. ولقد ترتّب على هذا النموذج تلك التنبؤات المتشائمة لمالثوس بأنّ عدد سكان هذا الكوكب سينمو بسرعة تفوق بكثير قدرة هذا العالم على إطعام سكانه. والحقيقة أنّ مالثوس لم يتمكن من إدراك مدى قوة التغيرات التكنولوجية على زيادة المحاصيل والمنتجات الغذائية.

2- نموذج الكلاسيكية الجديدة Solow and Swan Model

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Jevons" و"Menger" و"Walras" و"Alfred Marshall" اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل ومعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال.[2]

تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة (exogenous Model) إلى أنّ زيادة رأس المال والعمل تؤديان في النهاية إلى تناقص العوائد، ولذلك فإنّ زيادة رأس المال ذات أثر مؤقت ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما

[1] نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد 2018 **مقال للباحث** سمير الشناوي **في 11 أكتوبر2018** https://elmahatta.com تاريخ التصفح 2020/06/19

[2] مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص 68

بلغت إلا إلى الإبقاء على معدل النمو الاقتصادي ثابتًا. وعلى هذا فإنه حتى نستطيع زيادة النمو الاقتصادي وفقًا لهذا النموذج علينا أن نقوم بما يلي:

– زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي، أخذًا في الاعتبار أن لهذه الزيادة فترة محدودة، وبعدها سيعود معدّل النمو إلى مستواه الثابت، وذلك مع تناقص العوائد الحدّيّة للاستثمار.

– التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال/ العمل ووفقًا لهذا النموذج فإنّ الدول الفقيرة التي تستثمر أكثر ستشهد معدلات نمو اقتصادي تماثل نظيراتها في الدول المتقدمة وتتفوق عليها.[1]

والحقيقة أنّ هناك مآخذ عدة على النموذج المذكور حيث لا يشرح أسباب اختلاف مستويات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي بين الدول، ولأسباب عجز بعض الدول عن جذب مستويات مرتفعة من الاستثمار بسبب الفساد وغياب البنية التحتية، هذا بالإضافة إلى عجز النموذج عن تفسير كيفية تحسين معدلات التقدم التكنولوجي.

3- نموذج هاورد دومار Harrod Domar (الادخار والاستثمار)

يعد هذا النموذج، في الواقع، نوعًا أو شكلًا من أشكال نموذج الكلاسيكية الجديدة، والذي يركّز على اعتماد النمو على العلاقة بين الادخار والاستثمار، فإذا كان الاستثمار مثلًا هو العامل الأساسي في دفع النمو كما حدث في آسيا، فإننا يجب أن نضع في عين الاعتبار أنه في حالة حدوث مستويات مرتفعة بشكل مغالى به في أحد الاقتصادات، سعيًا وراء استخدامها في زيادة الاستثمار، سوف يتراجع النمو على عكس مما نظن لأنه لن يتبقى لدى الناس القدر الكافي من الدخل للإنفاق الكافي على الاستهلاك.

4- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي Endogenous Growth theory

يركز نموذج النمو الداخلي الذي طرحه بول رومر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠١٨ وروبرت لوكاس على فرضية أساسية وهي أنه خلافًا للأرض ورأس المال، فإن المعرفة knowledge لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، وأنه لكي تنمو الاقتصادات عليها أن تخفف تدريجيًا من اعتمادها على الموارد المادية والتوجّه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها. وهنا يبرز مفهوم رأس المال البشري human capital، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي.

وفِي هذا الشأن، تُولي هذه النظرية أهمية كبيرة لضرورة قيام الحكومات بدورٍ نشط في تشجيع النمو التكنولوجي، وذلك لأنه وفقًا للنظرية الكلاسيكية للسوق فإنه تحت ضغوط تنافس الأسواق لن تجد الشركات أي حافز يدفعها للاستثمار في تكنولوجيات جديدة. وعلى الحكومات أن تدعم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص، وتشجيع المؤسسات التي تساهم في نشر المعارف مثل الجامعات.

[1] نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر .مرجع سابق

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية:

1- التركيز على زيادة إنتاجية العامل؛ حيث ترى أنها ليست كغيرها من الموارد الاقتصادية لها عوائد متناقصة، بل لها عوائد متزايدة.

2- الاستثمار في رأس المال -كما تنبأ سولو- ليس له عوائد متناقصة في كل الحال، وأن الأمر مرتبط بنوع الاستثمار مثل الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم.

3- هناك أهمية كبيرة للإبقاء على الاقتصاد منفتحًا على قوى التغيير من خلال تخفيض البيروقراطية ورفع الدعم.

المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته:

1- عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

1.1- عنصر العمل: والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية؛

2.1- عنصر رأس المال : إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة؛|

3.1- التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقبي فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول[1].

2- محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد العوامل فيما يلي:

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 ، ص374

1.2- كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل تستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:[1]

1- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).

2- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

3- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال).

4- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2.2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، كدرجة خصوبة التربية، وفرة المعادن، المياه، الغابات، وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارده طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3.2- تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم المالي بتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح.

- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

ويشمل الاستثمار بنوعية المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

[1] دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر مذكرة تخرج ماستر للطالبة لبنى بابا سعيد جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي تحت إشراف الأستاذ سامر زلاسي ص34

4.2- **معدل التقدم التقني:** ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة .

5.2- **عوامل بيئية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية ، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني التثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6.2- **التخصص والإنتاج:** وهو الذي دعا إليه ادم سميت في كتابه ثروة الأمم 1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسات الاقتصادية التي أهمها السياسة المالية والنقدية.[1]

-المطلب الرابع: مصادر النمو الاقتصادي ومقاييسه:

1- مصادر النمو الاقتصادي:

ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضا منها، و أهمها:

1.1- **الاستثمار في رأس المال المادي والبشري** :

يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية، والفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحا أوسع عما كان يزرعه أجدادهم . وقد اعتبر آدم سميث توفر الآلات رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

فالبيعة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة .

وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

2.1- التقدم التكنولوجي :

إذ لم يعد خافيا على أحلي في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 278-292.

زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تحديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية . ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .

فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا . ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع؛ لأن التكنولوجيا مال عام في متناول جميع الدول.[1]

3.1- النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني زيادة في قوة العمل، أي عاملا موجها تقليديا في حث النمو الاقتصادي . فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل؛ حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.[2]

4.1- التنظيم الاقتصادي الكفء:

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد الإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات

الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية؛ مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.[3]

---

[1] أسامة بشير الدباغ و أشيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الناتج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ص 430

[2] مينيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية ، 2006، ص 171.

[3] جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم حمادة دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999 ، ص 505

2- مقاييس النمو الاقتصادي:

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك . وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، وهذا خلاف المقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة . وأهم هذه المقاييس:

1.2- المعدلات النقدية للنمو:

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة . وها هذا الأسلوب أرهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين

1.1.2- معدلات النمو بالأسعار الجارية : يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.

2.1.2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة : ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

3.1.2- معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية؛ نظرا لاختلافي أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2.2- المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية ... الخ[1]

المبحث الثاني: دور التعليم في النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: دور التعليم في التنمية البشرية وسوق العمل:

يعد التعليم من ركائز نهضة الأمم فالدول التي تقدمت واهتمت بالتنمية البشرية التي عمادها إصلاح نظام التعليم والتدريب وخططه وأهدافه ومناهجه. وقد عقدت الدول العربية عامة على دعم التعليم وتطويره انطلاقا من أن التعليم ثروة وقيمة ثقافية في حد ذاته من ناحية،

[1] احمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، .1998 ، ص 120/118

وأنه ركيزة لدفع عجلة التنمية من ناحية ثانية، ولأنه وسيلة للحراك والتغيير الاجتماعي والتميز والتفوق ومواجهة تحديات العصر والعولمة من ناحية ثالثة [1]."وإن الموارد البشرية وتنميتها لم يعودا يعتبران أمرأ سطحية بالنسبة للدولة فرأس المال البشري هو مفتاح التقدم الاقتصادي وتكوين الثروة وهو محور التنمية الوطنية وتطوير مؤسساتها وعنوان تنميتها. ويتمتع الأفراد بإدراك عميق لقيمة رأسمالهم البشري والسعر العالي الذي يحظون به في الاقتصاد المبني على المعرفة، وحيث أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث[2]. فالتعليم هو عملية صناعة أجيال المستقبل وان استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة، فضلا عن تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية وغيرها[3]، وعلى هذا الأساس فان تعزيز جودة التعليم تشكل هاجسا عند النظام السياسي، كما هو هاجس للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع، مما دفع هذا إلى أهمية التعليم وتفعيل دوره في إعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية. وهذا يتطلب طبعأ تغير الأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم، ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير ومهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات في سوق العمل مما يجعل التعليم قادر على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتكوين المعرفة وإنتاجها ثم نقلها إلى المجتمع لكي تصب في خدمة الإنسان والمواطن والوطن والأمة[4].

المطلب الثاني: تأثير التعليم في النمو الاقتصادي:

يشكل العنصر البشري الغاية والوسيلة في عملية التنمية، كما يعد من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية . حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، والذي بدوره يساعد في التقدم التقني , ولقد نوه الاقتصاديون إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر، فلقد أكد آدم سميث وماركس و مارشال ومالتوس وغيرهم على أهمية التعليم، إلا أنها كانت إشارات ولم تأخذ الدراسات والأبحاث طابع الجدية والتطبيق إلا منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين .ولقد حاول بعض الاقتصاديين قياس العائد من التعليم أو تحديد مقدار مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي مثل ستروميلين 1924, ويتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة ولا يوجد خلاف

---

[1] عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة مؤتمر التعليم النوعي ودورة في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2006، ص 273

[2] باسمة محمد صادق الشبيبي، وأسيل عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطي والتعاون الإنمائي، دائرة الموارد البشرية، قسم سياسات التشغيل، بغداد، 2007 ص 42

[3] باربرا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة : ممدوح يوسف عمران، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة العدد (337)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007، ص77

[4] ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة دراسات إيرانية، العدد العاشر، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2008، ص 174

بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي[1]. حيث أن العلاقة بين التعليم والتنمية تستند على مبدأ زيادة الانتاجية في حالة التنمية البشرية او تحقيق مستوى معين من الانتاجية كما هو في التنمية الاقتصادية، قالتعليم يرفع من مساهمة القوى العاملة في الناتج اضافة الى انه يكفل حد معين من الناتج من خلال توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية والمدربة على أحداث مناهج التدريب العملية. وعليه فإن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع بل العالم بأسره ، ويعتبر التعليم الجيد من اقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وكما هو الحاصل في دول شرق اسيا والتي وصلت الى قمة التقدم الاقتصادي يكفاءة تعليم أبنائها وتدريبهم على احدث مهارات العمل، ويمكن أن نوجز أهم فوائد الاستثمار في التعليم بالاتي:

- تمكين الأشخاص من التوسع في التعليم والاستيعاب المنطقي للامور والتواصل والاختيار السليم.

- زيادة انتاجية الفرد وموارده التي يحصل عليها وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يحياها، وقد اوضحت الدراسات بأن كل عام دراسي اضافي زياد من مواد القرد متوسط عالمي يبلغ نحو10 %

- بناء قوة عمل موثة تتمتع بمهارات عالية والتي تعاد العمود الفقري لأي اقتصاد ديناميكي قادر على خوض التنافس العالمي.

- خلق المعرفة وتطبيقها ونشرها واتاحة الفرص لأفراد المجتمع المتعلمين تعليما عاليا للابتكار والاختراع من خلال توفر الأجواء المناسبة والمستلزمات الضرورية الدلالات مع امكانية تدقق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في تلك البيئة المناسبة

- تأثير التعلم والتعليم على المستوى الصحي إذ انبتت الدراسات إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال بارتفاع المستوى التعليمي للأمهات مع تمتع الأطفال بمستوى صحي أفضل وأن هناك دورا للتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن إيجازها بالاتي:

- زيادة الدخل القومي بصفة عامة .

- عملية استثمار للعلاقات البشرية

– رفع دخل الفرد.

- تحويل الأميين الى افراد قادرين على المساهمة في المجتمع.

- تنمية الانسان واعداده للحياة في المجتمع[2]

كما أن إطار حسابات النمو يركز على أن التعليم من خلال زيادة رصيد رأس المال البشري للأفراد سوف يحسن إنتاجيتهم ، وبالتالي سوف يساهم في زيادة النمو الاقتصادي , وإن خلق

[1] محمد عزت عبد الموجود، بعض منهجيات اقتصاديات التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات تعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية، قطر - الدوحة، 1991، ص 10

[2] باسمة محمد صادق الشيبي، اسيل عوض عبد الحميد دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مرجع سبق ذكره ص49

أفكار جديدة يعتبر دالة طردية في رأس المال البشري بمعنى أن رأس المال البشري بأخذ شكل معرفة علمية يؤدي إلى خلق أفكار جديدة ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري سوف يسبب زيادة في رأس المال المادي ، مما تؤدي بدورها إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي ، فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام وتطويع التكنولوجيا ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي[1]. ومما سيق تتبين لنا المكانة الرائدة التي يحتلها رأس المال البشري في تحفيزه للنمو مقارنة بكل العوامل الحديثة للنمو . فتوفير رأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي المهارات الفكرية العالية المتميزين بالتكوين والتعليم يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتعليقها في مسارات الإنتاج، أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيات والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والنشاط والاستفادة منها.

المطلب الثالث: نظريات اقتصاديات التعليم:

1- نظريات الفائدة:

أ - <u>النظرية الكلاسيكية:</u> يذهب الكلاسيكيون إلى أن سعر الفائدة هو العامل الذي يحقق التعادل ما بين الطلب على الاستثمار والمقدرة عل الادخار، إي ما بين الطلب على القروض لاستثمارها وعرض القروض والعامل الأساسي الذي يستند إليه الطلب على القروض هو إنتاجية رأس المال، أما العامل الأساسي الذي يستند إليه عرض النقود هو الادخار .

وتقوم هذه النظرية على عناصر أساسية هي:

· **سياسة الحرية الاقتصادية:** يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد

· **<u>التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم:</u>** ينظر جميع الكلاسيكيون على التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدوا جميعاً على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

· **الربح هو الحافز على الاستثمار:** يمثل الربح الحافز الرئيس الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

· **ميل الأرباح للتراجع:** معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

[1] مجدي الشوري، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقي العلمي الدولي حول : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بو علي الشلف - الجزائر، خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2007 ، ص ص 4-6.

· **حالة السكون:** يعتقد الكلاسيكيون حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتى السكون ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكف، ووفقاً لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

إلا أن النظرية واجهت انتقاداً شديداً من حيث :

أن النظرية تنهار من أساسها لو أن أفراد المجتمع اكتنزوا جزاءاً كبيراً من دخلهم ولم يستثمروه، ذلك أن سعر الفائدة في هذه الحال لن يحقق التعادل بين الأدخاروالاستثمار.[1]

ب ـالنظرية النقدية الحديثة:

وهي نقد للنظرية الكلاسيكية والتي تقوم على سعر الفائدة وهو ليس العامل الأساسي الذي يحدد عرض الأموال القابلة للإقراض، إنما العامل الأساسي والمهم مقدار الدخل القومي، وبالتالي لن ينصلح حالة الاقتصاد العالمي الأ اذا كان سعر الفائدة = صفر.

ج ـ نظرية الاستغلال: أساس هذه النظرية هو كارل ماركس في نظرية للقيم الفائضة، وتتضمن وجهتي نظر:

الأولى أن قيمة المنتجات النهائية تزيد عما أنفق فيها أثناء الإنتاج. والثانية أنه يجب أن تكون القيمة النهائية مساوية تماما لنفقة الإنتاج .

د ـ نظرية الاستغلال: حيث يعد بعض الاقتصاديين "الفائدة" كثمن للزمن، فاقتراض الأموال إنما هو كسب لعامل الوقت، والفائدة ثمن يدفع ثمنا نظيراً لذلك.

هـ ـ نظرية الاستغلال: وهي التي يأخذ بها الاقتصاديون الحديثون، وتتلخص في أن سعر الفائدة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض.

2- نظرية المصفاة:

ترى هذه النظرية أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل، أي أن التعليم يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل أو داخله.

وقد تم اختبار هذه الفرضية بالعديد من الدراسات، وكانت النتائج متفاوتة، كما برزت عنها تساؤلات عديدة مثلت أوجه النقد لهذه النظرية مثل:

هل تكشف المصفاة الإنتاجية؟

[1] أصول التربية أماني الدريهم مقال بعنوان اقتصاديات التعليم نشر بتاريخ 30مارس2017 تصفح بتاريخ 18-06-2020 https://sites.google.com/site/dramanyjaldurihim

ما أسباب فروق الإنتاجية المكشوف عنها المصفاة؟

إن كان التعليم سبباً لأجزاء من هذه الفروق فكم نسبة هذه الأجزاء؟

هل التعليم مصفاة صقل للمهارات والقدرات أم مصفاة لحسن التصرف بالمواقف المختلفة (علم إدارة الازمات)؟

3- نظرية الإشارة والمؤشرات:

وهي النظرية التي على أساسها يتمكن رب العمل من تحديد الأجر قبل معرفة الإنتاجية، ويميز أنصار هذه النظرية بين عدة عناصر تقوم عليها النظرية مثل:

* الإشارة: التي تعبر عن عناصر قابلة للتغيير بالتعليم والتدريب والخبرة.
* المؤشرات: وهي ذاتية ودائمة كالعرق والجنس.
* الإشارات: هي التي تمكن رب العمل من تحديد الأجر قبل معرفة الإنتاجية.

وهي النتيجة النهائية , قدمت هذه النظرية تفسيراً لمكافأة هذه الإشارات والمؤشرات ولكن لم تؤكد دور التعليم بالإنتاجية.[1]

4- نظرية التنافس على العمل وخط الانتظار:

حسب هذه النظرية فإن الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية مكان العمل والتقنية، وأن التعليم يكشف قدرات الفرد على التكيف والتعلم.

وترى أن رب العمل مستعد لتأهيل العاملين لديه لشغل الأعمال اللازمة له (وهو ما يعرف بالسوق الداخلية)، كما أنه مستعد لدفع أجر عال لأصحاب المهارات العالية للاحتفاظ بهم (وهذا ما يعرف بالتكوين الخاص بالمؤسسة).

وبذلك يقبل العامل بالبقاء في خط الانتظار (بطالة) بغية الحصول على أجر ذو مزايا وأجور لا تنخفض .

تمثل نظرية سوق العمل المجزأة التيار المقابل لنظرية رأس المال البشري في تفسير فوارق الأجر بين العاملين، وتقوم على افتراض وجود عدة أسواق عمل منفصلة مثل:

* سوق عمل أولية مستقلة، فيها دوران للعاملين في أطر القيادة.

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثامن والستون - ديسمبر / كانون الأول - 2007 ص6.7

* سوق عمل ألية تابعة، فيها ثبات نسبي غير إبداعي في أطر الإدارة والإنتاج.

* سوق عمل ثانوي، تتضمن دوران العمل الأقل مهارة لأنها هامشية.

وعلى افتراض أن التقنية تحدد الأعمال المطلوبة ومن ثم خصائص العاملين المطلوبين شغلها، إلا أن هذه النظرية ترى السبب في تجزؤ السوق ليس التقنية وإنما الصراع الطبقي بين (العمال ــ وأرباب العمل) ورغبة أرباب العمل بقسمة سوق العمل من أجل الاستغلال، فالتقانة تعمق تجزؤ السوق ولا تخلق التجزؤ. [1]

المبحث الرابع: الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي

1- مفهوم الاستثمار في التعليم :

ان عملية التحليل في مجال استثمار رأس المال البشري تعد التعليم العنصر الأكثر تأثيرا من العناصر الأخرى المتمثلة بالتدريب والصحة والقدرة الطبيعية للفرد وغيرها من العناصر ، إذ يعد التعليم العنصر الأهم والذي يؤثر تأثيرا مباشر أو غير مباشر في تكوين رأس المال البشري والعائد منه فضلا عن تأثيره على الانتاجية . لذا تم التركيز على الاستثمار في التعليم أو ما يطلق عليه باقتصاديات التعليم ويعود هذا الاهتمام الى الاقتصادي آدم سمث في مؤلفه الشهير - ثروة الأمم- إذ يشير بوضوح إلى أهمية التعليم ويرى أنه العنصر الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي . ثم جاء بعد الاقتصادي مالثوس الذي اشار الى ان التعليم يعد من العوامل التي تساعد في تحديد النسل . ثم تلاه العالم مارشال الذي اشار للأثر الاقتصادي للتعليم وأنه يعد اكثر انواع الاستثمارات التي تحقق القيمة هو الاستثمار البشرية.[2]

إن نظرية الاستثمار في رأس المال البشري لم تتبلور كمفهوم نظري إلا بعد أبحاث سولتز . إذ ركز في تحليله على العلاقة بين التعليم وعملية النمو الاقتصادي وتناولت المخرجات والمدخلات للتعليم واعداد الموارد . إذ يعد التعليم نوعا من الاستثمار الاقتصادي ، وهو جزء من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في البلدان المتقدمة او البلدان النامية على حد سواء ، ويشير شولتز أن الباحثين اعتقدوا أن الغرض الأساس من التعليم هو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي، واقتصرت ارائهم بأن التعليم ينمي قدرات الفرد ويجعل منه مواطنا صالحة ومسؤولا . واعطاءه فرصة للحصول على القيم التي يؤمن بها.[3]

يتضح مما تقدم العلاقة بين الاستثمار في التعليم واهميته في تطوير جودة التعليم من خلال بناء القدرات والمهارات التي تساعد في توسع العلاقات البشرية وبالتالي تؤدي إلى زيادة الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي . فضلا عن أهمية البلدان الساعية لتنمية اقتصادياتها . مما يتطلب السعي الجاد للاستثمار في مجالات التعليم لتحقيق ذلك. ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي :

---

[1] المعهد العربي للتخطيط مرجع سبق ذكره

[2] عبد الله محمد المالكي ، اقتصاديات التعليم (نظرية الاميني في رأس المال البشري ، مجلة المعلم السعودية 2005 ص 21/23

[3] رواية حسن ، مدخل استراتيجي التخطيط وتنمية الموارد البشرية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002، ص 68.

الشكل 2. يبين العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي

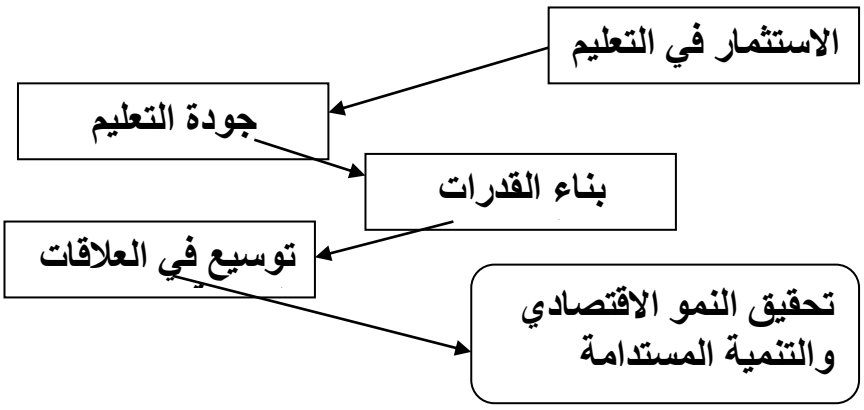

المصدر : الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على محمد عزت عبد الموجود . هيكلية التعليم الثانوي في الدول العربية - دراسة قدمت لمجلس اتحاد الجامعات العربية في الدورة (37) بيروت -2006، ص18

2- الإنفاق على التعليم:

تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال الفترة التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، وترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساسا إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين به على شتى المستويات والمراحل ، عير أن ما تنفقه البلدان العربية من البلاد النامية ما زال قليلا بالقياس إلى حاجتها التعليمية ، وتبدو الهوة واسعة سحيقة بين البلدان العربية والبلاد المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم[1] .ويعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات و وغيرها، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة ، مما يعني أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة [2]. كما يعرف أيضا الإنفاق على التعليم الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية . فإن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم هو دور رئيسي في البلدان النامية ، أما في البلدان المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نسبيا مقارنة بدور القطاع الخاص إلا أن دور الحكومات في الإنفاق عل التعليم يظل مؤثرا في هذه البلدان وتختلف دور الحكومات في هذا الصدد من دولة إلى أخرى. وقياس أهمية الإنفاق على التعليم في بلد من البلدان بنسبتها إلى الموازنة العامة ليست سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر ، وحتى في المكان الواحد من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى ، ولذلك نجد أن المقياس

[1] عبد الغنى النورى ، " اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية " ، استراتيجية إصلاح التربية العربية ، الدوحة ، قطر ، دار الثقافة ، 1988 ، ص 172 .

[2] محمد يوسف المسيلم ، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، 2002، ص 81.

الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل القومي [1]. ويرى كيفين وين 1991 أن تطبيق قوانين السوق على التعليم العالى يجعل إنتاج الجامعات غير مرتبط بقرارات و عمليات تخطيط مركزية ، وبذلك رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق على التعليم العالي من خلال :

1- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه استثمارا اجتماعيا يتطلب تخصيص الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة .

2- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي بما في ذلك القطاع الاقتصادي والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة .

3- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالى وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المتاحة [2].

3- العوائد من التعليم :

1.3- مفهوم العائد من التعليم:

لقد أجريت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين جول مفهوم معدل العائد من التعليم الذي اشتق من الأعمال المبكرة "جاكوب مينسير" 1958 و "تشولتز" 1962 أوبلوج" 1965، فقد ركز ساكر بولوس في أبحاثه حول هذا الموضوع محللا المضامين الخاصة باستخدام هذا المفهوم بالنسبة لتمويل التعليم وقد ظهرت دراسات أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم أعلى وأكثر ايجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى ومن بين الإسهامات الأساسية في تحليل معدل العائد من التعليم وأثره على تمويل التعليم تقرير البنك الدولي 1995 والذي جاء فيه أن التعليم يعد استثمارا إنتاجيا له عائد اقتصادي وتوجد أدلة في الكثير من الدول على أن العائد من الاستثمار في التعليم الابتدائي أي يساوي ضعف العائد من الاستثمار في التعليم العالي مع ذلك فحكومات هذه الدول كدعم للتعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي ويثير تقرير البنك الدولي أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي) في البلدان الضعيفة والمتوسطة للدخل أعلى من معدل العائد من الاستثمار في التعليم العالي[3]. وقد قسم الاقتصاديين العائد على التعليم إلى عدة أنواع منها:

1.1.3- العوائد الاقتصادية: منها زيادة الدخل الفردي وزيادة دخل المجتمع تكوين الاتجاهات الاقتصادية السليمة الخاصة بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة.

2.1.3-عوائد على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع:

أ. العوائد على مستوى الفرد: منها زيادة الدخل الفردي من جراء زيادة تعليمية المكانة الاجتماعية التي يجعل عليها الفرد المتعلم زبادة الحصيلة العلمية للفرد.

---

[1] عبد الغني النوري ، مرجع سابق ، ص 173.

[2] عبد الله بوبطانة ، سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي ، المجلة العربية للتعليم العالي ، 1995 ، ص 170/150

[3] أبو دبه فاطمة وين زيدان فاطمة الزهراء، أبحاث المؤتمر الأول ، تقسيم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي مداخلة ملقاة في إطار الملتقى الأول: دور الاستثمار في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لكل من الجزائر السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل، جامعة الشلف، الجزائر، 12/ 11 مارس 2013، ص 7-8

ب. العوائد على مستوى المجتمع، منها زيادة دخل المجتمع، التقدم الفني والمعرفي والعلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده...الخ.

ج. عوائد استهلاكية وعوائد رأس مالية: و العوائد الاستهلاكية: هي تلك المنافع التي تجني في المستقبل ومن أشكالها الزيادة المتوقعة في الدخل الفرد والمجتمع الناتجة عن الانتظام في الدراسة وترك سوق العمل.

خلاصة الفصل الثاني

إن التحليل في مجال الاستثمارات في الموارد البشرية وزيادة تكوين رأس المال البشري يأخذ بالاعتبار عنصر التعليم على أنه العامل الأكثر تأثيرا من باقي العوامل الأخرى كالتدريب والصحة والقدرات الطبيعية للأفراد وغيرها من العوامل. حيث شكل التعليم محور العديد من الاسهامات في الفكر الاقتصادي وتقلد العديد من النظريات برغم اختلافها بفكرة التعليم كاستثمار مربح ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للإنسان بمعزل عن العملية الاقتصادية بل على أنها استثمار للنهوض بمستوى حياة الأفراد والجماعة. فالتعليم هو عملية بناء وتطوير المعارف والمهارات القدرات وكذا اتجاهات الأفراد بغية تحقيق أهداف محددة وهو بذلك استثمار للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات إذ يعد العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين رأس المال البشري وعائده وانتاجيته، لذا وجب التركيز على الاستثمار في التعليم أو ما يسمى باقتصاديات التعليم.

الفصل الثالث

دور التعليم في نجاح الشركات الناشئة

المبحث الأول: واقع التعليم في الجزائر:

تمهيد:

النظام التعليمي الجزائري مر بعدة تحولات وتغيرات أثناء وبعد الإستقلال فخروج الجزائر، من استعمار مستبد. بعد أن ورثت منه منظومة تربوية بنيت أساسا لتكون امتدادا لسياسة فرنسية الهادفة منذ البدء إلى دمج أبنائنا بكل الطرق والوسائل بمنظومة تربوية غربية بعيدة كل البعد عن ثقافته ودينه وعروبته. فكان على الدولة وهي تخوض معارك البناء في عدة جبهات أن تجعل الوضعية التعليمية وضعية قائمة بذاتها وأن تعطيها القدر الكافي من الإهتمام من أجل مواصلة سيرها وفتح أبوابها لأكبر عدد ممكن من الأطفال الجزائريين.

المطلب الأول: النظام التعليمي في الجزائر:

1- مفهوم النظام التعليمي:

النظام التعليمي هو مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم وتسيير شؤون التربية والتعليم من جميع الجوانب والنظم التربوية بصفة عامة وهي : انعكاس الفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية في أي بلد بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرحا بها ومعلنا عنها أم لا وتتأثر النظم التربوية في العالم بالعوامل الرئيسية التالية:[1]

- العامل الثقافي الحضاري, العامل السياسي الايديولوجي , العامل الطبيعي. فالنظام التربوي هو محصلة عدة عناصر ومكونات علمية وسياسية واجتماعية واقتصادية و إدارية محلية وإقليمية وعالمية تسعى إلى التنمية البشرية وإعداد الفرد

2- مراحل تطور المنظومة التعليمية الجزائرية بعد الإستقلال:

للتعرف على واقع المنظومة التربوية الجزائرية غداة الإستقلال سوف نحاول ولو بالشكل الوجيز التعرف على مراحلها والفترات التي مر بها نضامنا التعليمي.

مرت المنظومة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال بأربع محطات رئيسية هامة. أولها

1.2مرحلة التأسيس واستعادة الهوية (1962 إلى 1970): حيث نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في الجزائر مهمتها الإعداد لمنظومة تعليم وطنية تتماشى والهوية الجزائرية بعيداً عن ما تم توارثه عن المستعمر الفرنسي.[2]

---

[1] **النظام التربوي في الجزائر و إشكالية التربية على القانون الدولي الإنساني الأستاذة عرابجي إيمان / جامعة يحي فارس - المدية https://platform.almanhal.com**

[2] المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، **النظام التربوي والمناهج التعليمية**، الجزائر، 2004 ، ص17

2.2مرحلة تأسيس المنظومة التعليمية (1970 إلى 1980): وكان من أولوياتها تعريب التعليم وجزأرته (جعله جزائرياً من حيث المنهج وكذلك من حيث المعلمين والإطارات المشرفة عليه)، بالإضافة إلى توحيد التعليم من حيث المناهج والامتحانات والإشراف الحصري للدولة الجزائرية عليه[1].

3.2مرحلة إصلاحات الجانب الهيكلي للمنظومة التعليمية، واستكمال مسيرة التعريب التعليم من سنة (1980 إلى 2000): وفيها تم تنصيب لجنة إصلاح للتعليم الأساسي التي غيّرت بالفعل المدرسة الأساسية من حيث محتواها وأعِدّت أوقات وبرامجُ ومناهج تدريس جديدة كما تمّ تأليف كتب مدرسية ووسائل تعليمية جديدة.

4.2مرحلة الانفتاح والخصخصة ابتداء من سنة 2000: إصدار قانون التوجيه التربوي الوطني الذي يحدد مهمة المدرسة من حيث القيم؛ وتأكيد الشخصية الجزائرية وتوحيد الأمة، وتعزيز والحفاظ على القيم المتعلقة بالإسلام والعربية والأمازيغية، والتدريب على المواطنة والانفتاح والاندماج في الحركة العالمية للتقدم. كما عرفت هذه المرحلة فتح الباب للقطاع الخاص للاستثمار في جانب التعليم في خطوة غير مسبوقة وصادمة للمجتمع الجزائري.

ويجب أن نشير الى **العشرية السوداء (1990-2000)** الى أن الأمور تدهورت عندما عانت الجزائر من أزمة أمنية شديدة طالت فيها أيادي الإرهاب الهمجي المؤسسات التعليمية فهدمتها، وأزهقت أرواح العديد من المعلمين والمعلمات والطلاب، وهجر قاطني القرى والمداشر، وأحرقت الكتب والمدارس، فكان التشريد والدمار والخراب والعزوف عن متابعة الدراسة. كما أن النزوح إلى المدن هروباً من الإرهاب جعل المؤسسات التعليمية عاجزة عن استيعاب العدد الهائل من التلاميذ، وأدى إلى اكتظاظ الأقسام وفتح الأقسام المشتركة ونظام الدوامين مع النقص الفادح في الإطارات التعليمية.

المطلب الثاني :التعليم كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في الجزائر.

1- **مكونات رأس المال البشري:** يمكن إيجازها في ما يلي :

1-1 الكفاءات : هي مجموعة المعارف، الاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية الممارسة مهنة معينة؛

2-1 **التجارب والخبرات :**وهي مختلف التجارب و الخبرات العلمية و العملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة .

[1] عبد القادر فضيل، **المدرسة في الجزائر**، الطبعة الأولى .دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر2009م، ص28

3-1 **المعارف و المؤهلات** : و هي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين و التعليم.[1]

2- مؤشرات رأس المال البشري:

2-1-**مؤشر الأمية:**يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا، ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيض كمية ونوعيا في رأس المال البشري ، وتمثل فجوة يجب ردمها . وان انتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر.[2]

2-2 مؤشر معدلات التمدرس :يشير مؤشر التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة .

الشكل03: يوضح تطور نسبة التمدرس في الجزائر من سنة 2000 الى2019

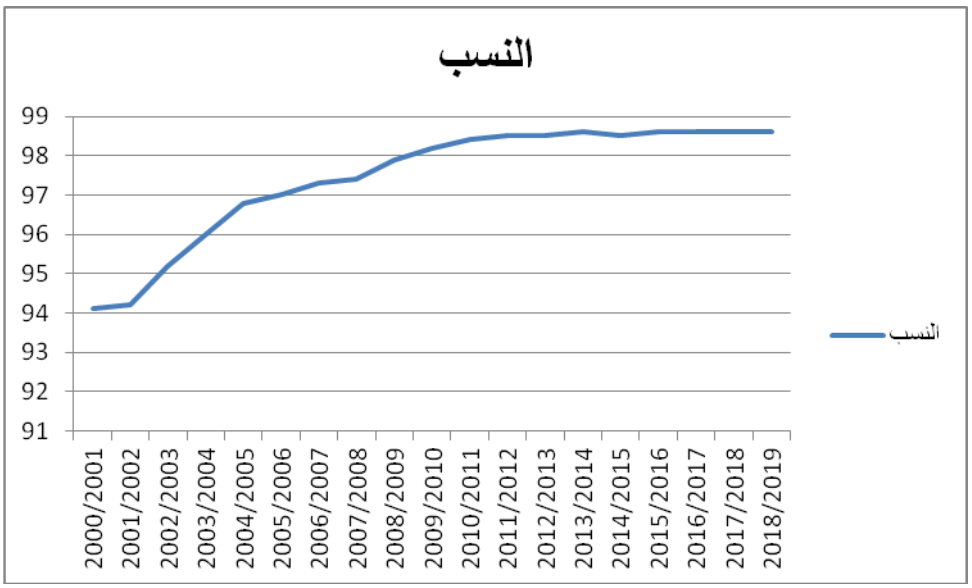

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج اكسال ومعطيات وزارة التربية الوطنية http://www.education.gov.dz

[1] دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر مذكرة تخرج ماسترمن اعداد الطالبة لبنى بابا سعيد اشراف سامر زلاسي جامعة حمه لخضر الوادي 2015 ص13

[2] عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول :رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف -ص10

2-3-مؤشر الرقم القياسي للتعليم :وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير[1] أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعلم المقدم في كل مرحلة من القطر المعني.[2]

2-4-مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم : هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، وتوجد نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم، وتشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية وكذلك ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي، ونظرة أخرى تنظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام دون الأخذ بعين الاعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها، ويشمل الإنفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية والمعلمين والأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ويقاس الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام هذا البلد أو ذاك التعليم.[3]

الشكل04 : يوضح تطور ميزانية التسيير في قطاع التربية بين سنتي 2000و2018

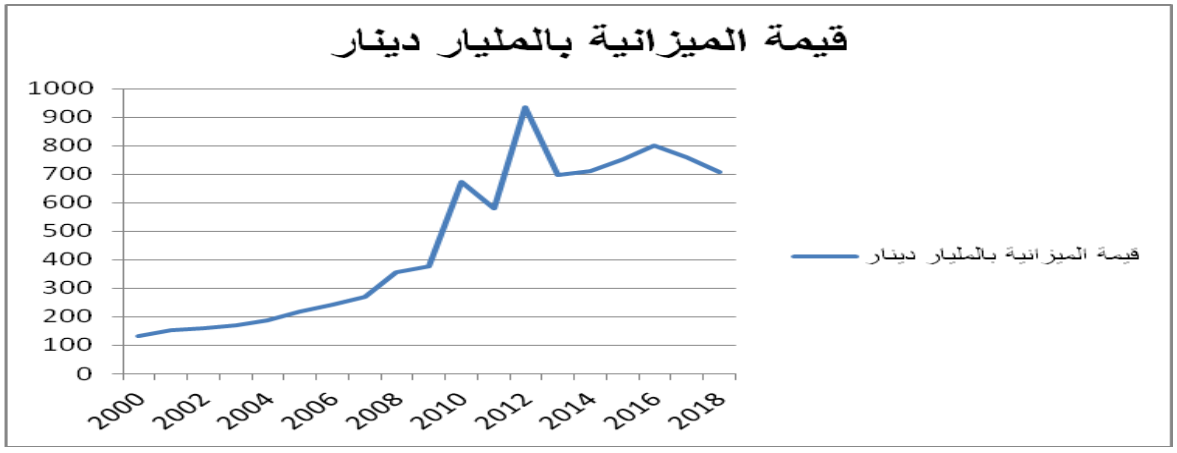

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة التربية الوطنية http://www.education.gov.dz

الشكل05 : يوضح تطور عدد المعاهد الوطنية بين سنتي 2000 /2018

[1] - احمد الكواز ، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، 2002.

[2] محمد عدنان وديع ، التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج التعلم عن بعد ، المعهد العربي للتخطيط ،2005، على موقع الانترنيت :http://www.arab-api.org

[3] عبد القادر، العريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلى - الشلف -ص 7-10

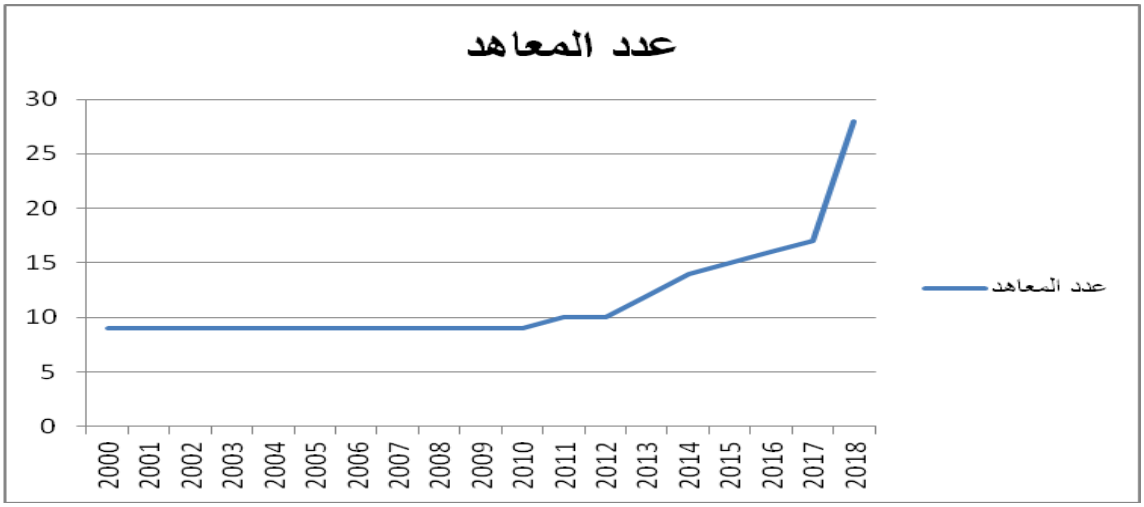

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة التربية الوطنية
http://www.education.gov.dz

المطلب الثالث : واقع جودة التعليم في الجزائر:
للتعرف على واقع جودة التعليم في الجزائر سنعتمد على مؤشر جودة التعليم من خلال التطرق الى ترتيب هذه الأخيرة بالمقارنة مع الدول العربية . وفيما يلي ترتيب بعض الدول العربية :

الجدول 01 :يوضح ترتيب الجزائر بالنسبة للدول العربية من حيث جودة التعليم الابتدائي و الجامعي

	الابتدائي		الجامعي	
الدول	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
قطر	9	1	4	1
الامارات	13	2	10	2
لبنان	14	3	25	3
البحرين	38	4	33	4
الأردن	69	5	45	5
السعودية	72	6	54	6
تونس	86	7	84	7
عمان	88	8	107	10
الكويت	103	9	97	8
المغرب	110	10	101	9

الجزائر	113	11	119	11
موريطانيا	137	12	134	12
مصر	139	13	139	13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع الجزيرة http://aljazair24.com

نلاحظ بأن الجزائر تحتل المرتبة 113 في جودة التعليم الجامعي بينما المرتبة 119 في جودة التعليم الابتدائي وهو ينعكس سلبا على واقع التعليم في الجزائر مقارنة بالجهود المبذولة من أجل اصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر.

المبحث الثاني :تقديم عام للشركات الناشئة:

تمهيد :

من مظاهر النمو الاقتصادي خلق شركات ناشئة مصدرها الجامعات المنتشرة في جميع المناطق عن طريق توفير فرص للتطبيق العملي الريادي وتتجير مشاريع التخرج وتوفير فرص تمويلية وإتاحة الفرصة للطلاب والطالبات ومنسوبي الجامعات بتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى شركات ناشئة وتمكين التعاون بين منسوبي الجامعات من التخصصات المختلفة لتطوير حلول ريادية إضافة إلى خلق بيئة ريادية تشجع التبادل المعرفي ومشاركة قصص النجاح وتسهم في خلق منشآت ناشئة مستقبلا.

المطلب الأول :التعريف بالشركات الناشئة

1- مفهوم الشركة الناشئة : الشركة الناشئة أو *startup* هو مصطلح يُستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة.

بحسب التعريف الذي يقدمه الموقع ***Investopedia*** للشركة الناشئة: إن الشركة الناشئة هي شركة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتَج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق. بحسب طبيعتها، تميل الشركات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم.

فيما يعرفها أخرون بانها مشروع تجاري يقدم منتجات أو خدمات تساهم في وضع حلول للمشكلات وخلق قيمة مضافة كبيرة بصورة مبتكرة ومتقدمة تكنولوجيا مع الأخذ في الاعتبار انها محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة وتعمل في ظروف عدم التأكد تتخطى كلمة "شركة ناشئة" في عالم الأعمال حدود شركة تنهض من الصفر، فمصطلح شركة ناشئة مرتبط أيضا بالأعمال الموجهة بشكل اعتيادي نحو التكنولوجيا والتي لديها قدرات نمو كبيرة.

غالبا يتم ربط ريادة الأعمال (أي بناء الشركات الناشئة) بمجال الإنترنت والتطبيقات الرقمية عموما، لكن هذا غير صحيح. فتأسيس الأعمال الناشئة (Startups) ليست حكرا على الإنترنت فحسب، كما أنه هناك أفكار كثيرة يمكن إنشاؤها | على الإنترنت وهي تندرج ضمن تصنيف الأعمال الصغيرة وليس المشاريع الريادية الناشئة[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص تعريف موجز بأن الشركة الناشئة هي شركة حديثة الإنشاء تكون في طور تنمية وبحث عن الأسواق.

2- مميزات الشركات الناشئة*Startups*

1.2 شركات حديثة العهد:

يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة .
تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة ، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

2.2 شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد

من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة *Startup* هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

بكلمات أخرى، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة يزيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جداً.

3.2 شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها

تتميز الـ *Startup* بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة *Innovative* ،و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية .

يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة *startups* على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

---

[1] الفرق بين الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقال لحسن بن علي ريادة الاعمال نشر بتاريخ 2020/03/17 تاريخ التصفح 2020/06/31 https://www.rqiim.com/

4.2 شركات تتطلب تكاليف منخفضة

يشمل معنى الشركة الناشئة *Startup* على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.

من الأمثلة على *startups* نذكر أمازون،*Apple* ، جوجل، مايكروسوفت...الخ

3- الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة

عادة ما يتم الخلط بين ريادة الأعمال وبين امتلاك الأعمال التجارية الصغيرة المدرة للدخل. فالأولى تقود إلى تأسيس الشركات الناشئة (وهو تعريب قاصر لـ (Start-up أما الثانية فهي تؤدي إلى إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة(Small and Medium Business) ، والفرق بينهما هو ذاته الفرق بين امتلاك محل بقالة وتأسيس شبكة اجتماعية على الإنترنت.

حسب تعريف ويكيبيديا؛ الشركة الناشئة هي شركة حديثة الإنشاء تكون في طور تنمية وبحث عن الأسواق. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فهي أعمال تجارية ذات إيرادات وعدد موظفين ضمن سقف محدد -قد يختلف بين دولة وأخرى.

التعريف صحيح لكنه يبقى قاصرا، نوعا ما، عن الإحاطة الكاملة بمعنى الشركات الناشئة. الفرق الجوهري بين الشركات الناشئة (أو ستارت آب، لو شئتم الدقة) والشركات الصغيرة والمتوسطة، هو أن الأولى تقوم على التغيير والثورة أما الثانية فتقوم على الحفاظ والثبات[1].

صاحب العمل التجاري الصغير لا يتجاوز طموحه تطوير الشركة قليلا لتصل إلى مستوى الشركات المتوسطة. فهدفه الأساسي هو أن يعيش حياة مستقرة مع دخل معقول يلبي متطلباته اليومية. هذا النوع من الشركات عادة ما يكون فرديا (يؤسسه شخص واحد) وخاصا (لا يشترك فيه أي مستثمر خارجي)، سواء كان محل بقالة في حي شعبي أو سلسلة أسواق ممتازة (سوبر ماركت) متواجدة في أكثر من مدينة.

أما الشركات الناشئة فهي مسكونة كليا بهاجس التوسع الكبير ومواصلة النمو بلا حدود، ويوجهها هدف رئيسي يتمثل في التغيير، وجعل العالم مكانا أفضل للعيش.

[1]ما الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة؟ كتابة / ترجمة محمد الساحلي نشر 9 أكتوبر 2011 تاريخ التصفح 2020/06/29 https://academy.hsoub.com

يعتبر المال دافعا مهما لبدء الأعمال التجارية، لكنه يعتبر هدفا نهائيا لدى صاحب الشركة الصغيرة أو المتوسطة، في حين أنه مجرد وسيلة لدى مؤسس الشركة الناشئة لتحقيق مزيد من النمو والتوسع.

الفارق الأساسي الآخر (وهو أيضا يندرج ضمن مبدأ الحفاظ والتغيير أو الثابت والمتحول) هو: الإبداع والابتكار. صاحب العمل التجاري الصغير لا يقدم على المخاطرة إلا بشكل محدود جدا. هو يبحث عن فكرة ناجحة تجاريا ويقلدها. ابتداء من محلات تصوير المستندات وانتهاءً بمشاريع حقوق الامتياز(Franchise) ، مرورا بشركات خدمات استضافة وتصميم مواقع الإنترنت. أما الشركات الناشئة فهي تقوم على الإبداع والابتكار، فدونهما لا يمكنها أن تحقق أي نجاح يذكر.

4-دور حاضنات الأعمال في دعم الشركات الناشئة

. الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال :

تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو المنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على اطلاق مشروعات ناشئة start - up وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويل المقاوليين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع، والمخطط التالي يوضح الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال للمقاول بهدف إطلاق مشروعه.

الشكل رقم (06): يوضح برنامج خدمات حاضنات الأعمال.

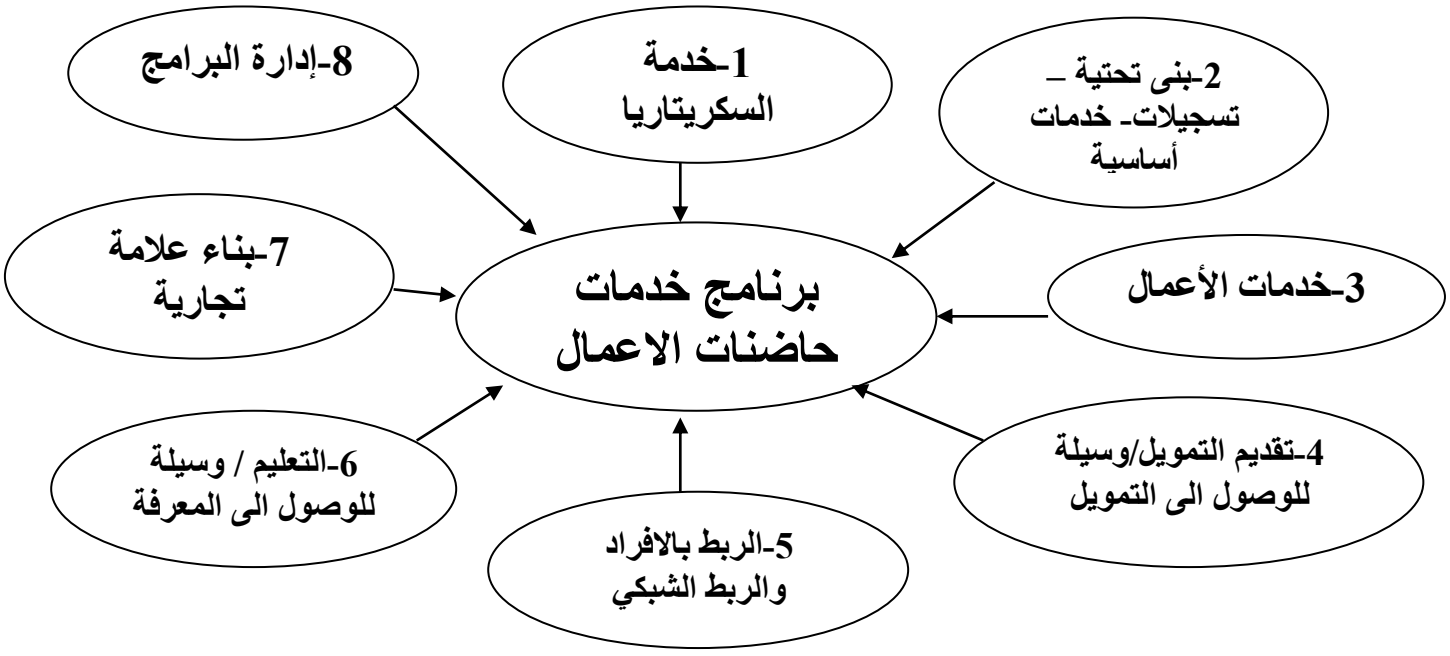

المصدر: **www.worldbusinessincubation.Wordpress.com**

Business Incubation Blog

5-مراحل إقامة شركة ناشئة *Startup*

بعد أن تعرفنا على معنى الشركة الناشئة *Startup* والسمات التي تميزها. حان الوقت لنتعرف على بعض الأمور الأساسية التي يجب توفرها إذا كنت تفكر في إقامة شركة ناشئة لك.

. 1.5 التفكير في مشكلات الناس وحاجاتهم *needs*

تسعى الشركات الناشئة *Startups* بطبيعتها إلى تقديم حلول للناس وطرح الخدمات الرائدة في السوق.

إذا رجعنا بمثالنا إلى الشركة *Uber* نرى أنها بدأت بالعمل انطلاقاً من تركيزها على حاجة الناس لطلب تكسي في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية

إن هذا المثال يعطينا درساً مفيداً :ابحث قليلاً في السوق، أدرسه بشكل دقيق و وسّع نطاق تفكيرك:

ما المشكلات التي يحتاج الناس إلى حلها؟ بالتأكيد ستعثر على بعض الأفكار المفيدة.

2.5 التفتيش عن حلول إبداعية وعملية لهذه المشكلات

هذه النقطة لا تعني البحث عن حلول غريبة أو غير مألوفة، بل تعني التفكير في استراتيجيات بسيطة لم يضعها أحد من قبل بشكل عملي (أو لا أحد قام بتنفيذها بالشكل الكافي)

3.5 التفكير في طرق تساعد على الارتقاء بالعمل والمبيعات

لابد من التفكيرفي اختيار حلول تتمتع بإمكانية كبيرة للنمو وتكون قادرة على زيادة الأرباح والدخل دون الحاجة إلى بذل التكاليف الضخمة على البنى التحتية وغيرها.

على سبيل المثال، إذا اخترت تطوير تطبيقات من أجل الهواتف الذكية، فإن هذا المجال يساعدك بالفعل على الارتقاء بالعمل والأرباح، لاعتبار أنه يتوجب عليك إعداد التطبيق مرة واحدة فقط وبهذا يصبح التطبيق متاحاً للكثير من الناس لشرائه.

4.5 الاستناد على التكنولوجيا

إن التكنولوجيا موجودة لتسهيل حياتنا، لهذا السبب وجب استخدام الموارد التقنية المتاحة لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء الذين تستهدفهم.

5.5 تحديد أهداف وتنظيم فترات زمنية لتنفيذ هذه الأهداف

كما هو الحال في أي عمل تجاري، يجب على الشركة الناشئة *startup* أن تحدد أهدافها بشكل جيد جداً، على الأمد القصير، المتوسط والبعيد.

إذا كان لديك شركاء أو تنوي البدء بإقامة شركة ناشئة *startup* خاصة بك، خصص الوقت لكتابة الأهداف و قسم تنفيذها بشكل منفصل على فترات زمنية محددة .

إن هذه الاستراتيجية مفيدة جداً للمحافظة على ترتيب الأمور في مشروعك والتركيز الاستراتيجي على التنفيذ.

6.5 التخطيط على الصعيد الاقتصادي

هذه هي اللحظة التي يجب عليك فيها وضع الاقدام على الأرض، بدءا بتحديد مقدار الميزانية التي تحتاج لها للبدء بإقامة الشركة الناشئة*Startup* ، و مقدار المال الذي سيساهم به كل شخص مشترك في هذا العمل.

7.5 البحث عن موارد تمويل جماعي*crowdfunding*

في الحقيقة، لا يولد جميع رواد الأعمال ولديهم الملايين.

إذا لم تكن لديك ميزانية كافية لرعاية وتنفيذ فكرة الأعمال التجارية لديك،لابد من البحث عن مصدر تمويل جماعي او كما نسميه في اللغة الانجليزية!*crowdfunding*

8.5 تشكّيل فريق عمل موحّد

يجب تشكيل فريق عمل جاهز ومستعد لإقامة شركتك الناشئة. لا داع لأن يكون مجموعة كبيرة، المثالي أن يساهم كل عضو بشيء هام من أجل المشروع.

المطلب الثاني : الدور الاستراتيجي للشركات الناشئة في الجزائر

1- الشركات الناشئة في الجزائر : شركة واد كنيس كمثال

1-1التعريف بالشركة : واد كنيس بالإنجليزية ouedknis شركة جزائرية مختصة في اعلانات البيع والشراء عبر الإنترنت توفر حلولا للمجتمع الجزائري لبيع السلع وشرائها أين يعتبر سوق افتراضية جزائرية،[1] ويتقلى زيارات يومية تفوق 800 ألف زائر أغلبها من الجزائر، تمتلك الشركة مواقع أخرى أيضا جاءت بعد نجاح الموقع الرئيسي واد كنيس كموقع autobip و. CVite

2-1 نشأة الشركة :

انطلقت سنة 2006 على يد مؤسسيها هشام سودة، أمين بن موفق، مهدي مونس بوزيد وجميل الدين ديب بعد حادثة اغلاق السوق الشعبية في شارع يسمى واد كنيس، في القبة بضواحي الجزائر العاصة، ليتبنى الأصدقاء الخمسة فكرة اطلاق منصة بديلة عن تلك السوق الشعبية

في بداياتها كانت عبارة عن مدونة بسيطة لتتحول لموقع اعلانات متكامل للمجتمع الجزائري

وليس كباقي الشركات، استغرقت شركة وادكنيس سنوات لتحقق النجاح المنتظر منها، الانطلاقة كانت متواضعة أين كانت الزيارات اليومية تقدر بالعشرات فقط وكان مصدرها أصدقاء المؤسسين وعائلاتهم، لغاية سنة 2007 العام الذي أقيم فيه أول مؤتمر للتسويق الالكتروني بالجزائر وتم دعوة الفريق للحضور، ليشهد عدد الزيارات ارتفاعا كبيرا وتكون الانطلاقة الحقيقية لهذا المشروع الناشيء[2].

2-علاقة مخرجات التعليم والشركات الناشئة

[1] أكثر المواقع زيارة فى الجزائر حسب موقع أليكسا نسخة محفوظة 07 اوت 2020 على موقع واي باك مشين.

[2] أول ظهور لموقع واد كنيس حسب موقع **واي باك**

لا شك أن التطورات التي شهدتها البشرية في مختلف المجالات ترجع بالأساس إلى الاهتمام بالمعرفة و مراكز البحث العلمي. و باعتبار الجامعات إحدى هذه المراكز الحيوية و العصب الذي يحرك المجتمعات إلى التقدم فان مختلف الدول أصبحت تدعم الجامعات من خلال تشجيع الشباب على انشاء الشركات من خلال مواءمة مخرجات التعليم العالي مع أفكار الشباب الطموح وتوظيف قدراته وكفاءاته المعرفية في حمل الشركات الناشئة والمساهمة في تطور الاقتصاد. و باعتبار الجزائر جزء من هذا العالم، فقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة من خلال الخطاب الرسمي المعلن عن جعل الجامعة الجزائرية من أولويات اهتمام الدولة بها. وهذا ما يلاحظه المرء من خلال انجاز الدولة العديد من المراكز الجامعية و الهياكل البيداغوجية و فتح المئات من مناصب الشغل بهذه الهياكل و توظيف الأساتذة و انجاز ملتقيات وطنية و دولية و غيرها .

غير انه من وجهة نظر أخرى تبدو مختلف هذه الخطابات الرسمية و الانجازات الفعلية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي لا تصب نحو الهدف المنشود المتعلق باعداد جيل من الشباب يعطي أهمية بالغة لقطاع الشركات الناشئة ، حيث لا يزال الشاب الجزائري يرى انشاء شركة تحتاج الى جهد كبير لذا لابد ان نقر بحقيقة واقعة و شاملة على المستوى الكلي وهي أن الجزائر تعاني من مشكلة و خلل يتعلق أساسا بالسياسات العامة ذاتها، وان تحقيق الأهداف ترتبط بالسياسات(البرامج) في حد ذاتها، فإذا كان منهج بناء السّياسة سليما فإنّ كل ما يترتب عنه يسهل الوصول إليه و تحقيقه. فمشكلة" كيف ندير الاقتصاد بتسيير ناجع و محكم؟"[1] ، و كيف نستغل الموارد البشرية المتخرجة من الجامعات الجزائرية لبناء الاقتصاد الوطني من خلال دعم الشباب حاملي المشاريع الناشئة وفق السياسات و البرامج الموضوعة هي من جوهر الإشكالات المطروحة على الساحة الوطنية اليوم . وبما أننا في عصر العولمة، وعصر القوة الذي تعد المعرفة احد سماته، لذا وجب تفعيل دور العلم في خدمة الإنسان وتطوره ، من خلال نقد سياسة التعليم العالي،للوصول الى الحلول الممكنة والناجعة للقضاء على ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج. وهذا يستوجب بدرجة أولى محاولة معرفة مواطن الخلل و التناقضات الحاصلة على مستوى أهم قطاع في البلاد المتمثل في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، الذي نحن نعد جزء لا يتجزأ منه وعلاقته بمدى رغبة الشباب الجزائري في حمل المشاريع الناشئة وتطويرها للوصول الى الأهداف **المرجوة** كون قطاع التعليم يحتوي على أهم فئة في المجتمع فانه كان " من المفروض أن تهدف برامج التعليم العالي إلى تلبية احتياجات القطاع العام و القطاع الخاص بحيث توفر الجامعات الإطارات الكفأة و المتخصصة في مختلف المجالات العلمية إلى كل مؤسسات الدولة و تفسح لهم المجالات العلمية إلى كل مؤسسات الدولة و تفسح لهم المجالات لتقديم الخدمات إلى المواطنين في كل تخصص علمي[2] وهذا من خلال تشجيع الشباب ودعم الشركات الناشئة في الجزائر، فالجامعات تمثل البيئة التي تظهر فيها المواهب و تبرز فيها القدرات لدى الدارسين في مجمل التخصصات العلمية المتوفرة، و ذلك ما ينعكس بالإيجاب على المجتمع و تتحقق التنمية . فـ" حقل السياسيات العامة، هو حقل بحثي بمعنى أنه يستخدم أساليب البحث العلمي في تحسين عمليات صنع السياسات(policy making process)

[1] سعاد ع ، " فى ظل تحسن الوضعية المالية الحكومة تؤجل خوصصة المؤسسات الكبرى"، جريدة الخبر، السنة السابعة عشرة، العدد 4874، (ديسمبر)2006م، ص 13

[2] عمّار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006م.ص142

ومحتوى السياسات العامة(4)"(substantive public policy)، حيث كلما تم استخدام البحوث العلمية في عملية التنمية الوطنية و في إنجاز المشاريع المختلفة انعكس ذلك بالإيجاب على توظيف الموارد بعقلانية و رشادة، و العكس صحيح.

المطلب الثالث:مشاكل وعوائق انشاء شركة ناشئة في الجزائر

لو أردنا التعرف على اهم المعوقات لوجدنا ان التمويل والسيولة بالاظافة الى ظاهرة البيروقراطية اهم العوائق ومن خلال تجربتي الشخصية مع المشاريع الناشئة وجدت ان القنوات التمويلية في الجزائر لدينا قليلة وفي كثير من الأحيان المبالغ الممولة غير مجزية وتعامل كافة المشاريع بنفس المعاملة. ومن قواعد الأستثمار في المشاريع الناشئه هي البداية برأس مال وليس تمويل، لإن تناقح الفكرة مع المال يولد نتيجة وخصوصاً اذا كان رأس المال من مؤسسة تهتم وتعرف كيفية التعامل مع المشاريع الناشئه عدم التنسيق بين التعليم العالي والبحث العلمي وحاضنات الأعمال من أجل تشجيع خريجي الجامعات على حمل المشاريع الناشئة وهذا ما يؤدي الى عدم استغلال المواهب التي لدى أصحاب الشركات الجديدة

.بالإظافة الى عوائق أخرى نذكر منها على سبيل الاختصار:

- إرتفاع أسعار الإيجارات السكنية
- ارتفاع الرسومات

صعوبة بعض الإجراءات الروتينية عدم وجود خطة مدروسة للعمل

- نقص الخبرة والوعي خاصة بين الشباب
- تأجيل الأعمال مما يؤدي إلى ضغط العمل
- عدم ثقة بالنفس والخوف من فشل المشروع الجديد.

المطلب الرابع :واقع تطور الشركات الناشئة في الجزائر.

في تطور المؤسسات الناشئة هناك نظرة ترتبط بالنظرة الثقافية المجتمعية، وهذا يجعل الشاب الجزائري الراغب في الاستثمار في هذا الميدان يخضع للتأثيرات المحيطة، فنحن عندما نرى مؤسسة ناشئة لا تعيرها أهمية فنجد مثلا الشباب حين يرغب في اجراء تربص فإنه يختار و يفضل أكبر المؤسسات على مؤسسات صغيرة، والسبب هو اعتقادهم بأن

المؤسسة الصغيرة أو الناشئة لا تملك شيئا تمنحه اياه أو تضيفه لهم، لكن الواقع هو عكس ذلك تماما فالطالب أو المتربص يمكنه ان يتعلم الكثير من الاشياء في المؤسسات الناشئة بدل المؤسسات الكبيرة.

حيث أن المؤسسات الناشئة لا تتمتع بسمعة جيدة في الجزائر بسبب تلك النظرة المجتمعية و الثقافية الضيقة فعادة يعتبرون بأن أصحابها يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس ذي قيمة، ولكن في الدول الأخرى فاءن نشاط هذه المؤسسات الناشئة هي من تخلق الثروات وتوفر سوق العمل.

منذ إطلاق الانترنت في بداية سنة 2000. لقد تحصلنا حاليا على تغطية اشمل و تدفق جيد للانترنت و هذا ما يجعل من المؤسسات الناشئة شكل استراتيجي واعد خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الالكترونية (بعد أن يتم تقنين هذا السوق و تأطيره بنصوص تشريعية).

هناك ارادة جيدة و لكن تقابلها عراقيل بيروقراطية، لأن الاداريين لم يتم ترويضهم وتدريبهم على تسهيل منح الوثائق في أقل مدة ممكنة، ولكن نلاحظ أن السجل التجاري الذي كان يستغرق ثلاث أشهر بات الحصول عليه ممكنا في 8 ساعات و بمجرد أن تكون الوثائق كاملة يتوجب انتظار شهرين ونصف لتكون المؤسسة الناشئة قادرة على العمل في الميدان، ولكن اذا قارنا ذلك بدول اوربا فنحن بعيدين كل البعد , و لكن مع ذلك نلاحظ تغييرا بالمقارنة مع السنوات الماضية.[1]

ان ما يجب أن يتغير هو عقلية بعض الموظفين من أجل العمل بذكاء جماعي من اجل اعتبار المؤسسة و التعامل معها كشريك لا كمنافس. لقد لمسنا نتائج مذهلة في الميدان، فكل شخص ينجز عمله بطريقته و في نفس الوقت يسير فريق صغير، و اذا اضفنا لهذا كله مجهودات ذلك الفريق فاننا سنرى نتائج مبهرة و نموا جديرا بالاهتمام لتلك المؤسسات لذا وجب تشجيع الشباب لاستثمار أفكارهم في الميدان عوض الذهاب للدراسة في الخارج فهؤلاء الشباب يمكنهم النجاح في الوطن و بسهولة شريطة التحلي بالصبر وبطبيعة الحال هناك مؤسسات ستفشل و بالطبع لا وجود لمؤسسة في العالم نجحت من اليوم الأول.

خلاصة الفصل الثالث

لقد أصبح الدور الذي تلعبه الشركات الناشئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام الحكومة الجزائرية ، وهذا نظرا للمكاسب العديدة التي تجلبها جودة التعليم والكفاءات المتخرجة من المعاهد والجامعات في تجسيد أفكارالشباب وابداعاتهم من خلال تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال، وقد برزت أهمية خلق وانشاء المشروعات الناشئة بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها حتى تصبح لدى المؤسسات المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق أي استدامتها، ولكي تقوم الدولة بدورها المتمثل في تنمية وتدعيم المؤسسات الناشئة و تفعيل هذا الدور في تنمية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات .

[1] الشركات الناشئة ستدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر https://www.supernova-dz.net/

الخاتمة العامة

هدفت هذه الدراسة الى تحري دور التعليم في دعم واطلاق المشاريع الناشئة وربط العلاقة بيم مخرجات التعليم العالي خاصة مع مدى اهتمام الشباب الجزائري بتبني هذه المشاريع من خلال التطرق الى مدى أهمية البحوث العلمية في المساهمة في نجاح الشركات وإبراز دور الحكومة في دعم هذه الأخيرة .

النتائج :

- يساهم رأس المال البشري وبفضل أفكاره وقدراته ومهاراته على تحقيق أهداف ومخططات المؤسسة اذ يعتبر الرأس المال البشري الكفء من أهم الموارد التي تحقق ميزة تنافسية ذلك لأنها صعبة التقليد والمحاكاة.

لكي تحقق المؤسسة الناشئة ميزة تنافسية عليها الإستثمار في موردها البشري عن طريق تكوينه وتدريبه بما يتوافق مع أهدافها.

-يعد الإنفاق على التعليم استثمار في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي.

- أن ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني أن النسبة الأعلى تنفق كرواتب وأجور أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل ، وهو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم و بنية الدولة.

- تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو المنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على اطلاق مشروعات ناشئة start

- up ، وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاوليين بمختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع (تدريب، تخطيط، تمويل، تسويق...)، وهو الأمر الذي يجعل من حاضنة الأعمال أداة مفيدة لتهيأت مناخ أكثر ريادة وذلك للحد من معدل الفشل في الأعمال التجارية الناشئة.

- مازالت الجزائر تعاني من نقص الأعمال الرائدة أو مقاولاتية حقيقية، حيث أن أغلبها لا يلبي الاحتياجات الحقيقية للسوق، وأغلبها ينشط في مجال التسويق الالكتروني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تأخر اهتمام الجزائر بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة، وهو ما يغيب دورها كأداة دعم وعامل إنمائي للمؤسسات الناشئة، هذه الأخيرة التي تعاني كثيرا من ارتفاع معدلات الفشل، حيث أنه بالرغم من أن عدد المقاولات في الجزائر يشهد تنامي مستمر، إلا أنها تعاني من مشكلة الاستدامة وهو ما يمكن تجاوزه في حالة تفعيل دور حاضنات الأعمال في الاقتصاد المحلي.

التوصيات

. ضرورة الإهتمام والتركيز المستمر والمكثف في بناء وتطوير رأس المال البشري والإستثمار فيه، نظرا لما يلعبه من دور بارز في احداث النمو الإقتصادي من خلال زيادة وتحسين وتطوير مستوى الإنتاجية.

إعادة صياغة خطط التنمية التي تم وضعها من الحكومة، فيجب اخراجها من طور الخطط

الصورية النظرية إلى الواقعية والتطبيق، وذلك من خلال دراسة واقع الإقتصاد جيدا عبر البيانات الصحيحة والتحليل الإحصائي الصحيح ومن ثم الإعتماد على ذلك في وضع الخطط واتخاذ القرار، أي ملائمة الخطط التنموية مع واقع الإقتصاد الموجود، والبدأ من المراحل الأولى للتنمية، المهم النتائج والتطبيق وتحسن المؤشرات الإقتصادية وفق رؤية إقتصادية واقعية صحيحة مستمرة ومستدامة.

- لابد أن يتوجه الشباب المقاول إلى تلبية احتياجات حقيقية للأعوان الاقتصاديين المحليين (مستهلكين، وشركات)، ولابد من تقلدتم التدريب والتوجيه اللازم للشباب المقاول، وتنمية روح المقاولاتية وحب المخاطرة وتشجيع الأفكار الابداعية.

- وبما أن أساس تقدم الأمم هو تطوير برامج التعليم وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، بات من الضروري زيادة الانفاق الحكومي على البحث والتطوير، وربط الجامعة ومراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال. ولا بد من دعم انشاء حاضنات الأعمال وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.

-حماية الإبتكارات العلمية، والعمل على تشجيعها وتمويلها، من أجل خلق جو من التفاؤل والاستقرار لدى المبتكرين.

-تقديم تسهيلات لفائدة الشباب المستثمر و إنشاء صندوق وطني لدعم الشركات الناشئة

- إعطاء الطالب نفسه الفرصة والإحساس بالمسؤولية في البحث عن جهة العمل التي يمكن أن تتشارك معه في تنفيذ مشروعه. فالطلبة يحبون الاعتماد على الذات، ويمكنهم أن يقوموا بذلك بنجاح ما أن يوفر لهم الدعم والإشراف والتوجيه من الجامعة.

-إعفاء المؤسسات الشبانية واستثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة وإقرار تحفيزات لهم وتسهيل وصولهم إلى العقار

- ضرورة إيجاد الآليات التي تعين الأكاديميين على التغلب على الصعوبات التي تواجههم في ربط مشاريع التخرج بسوق العمل مثل ضيق الوقت المتاح لتنفيذ المشاريع الطلابية، وعدم إلمام المشرف نفسه بسوق العمل، وكثرة المهام والمسؤوليات الأكاديمية التي يضطلع بها المشرف.

• تطوير الآليات التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل؛ وذلك بأن تربط مواضيعها بسوق العمل، وأن تنفيذ بالتعاون مع مؤسساته، وتنفذ في بيئة العمل الحقيقية. فمشاريع التخرج التي لا تتيح للطالب الاحتكاك بسوق العمل تحرمه من اكتساب المهارات الوظيفية كالتواصل مع العملاء والمسؤولين متخذي القرار ، وفي الوقت نفسه تعيق الجامعة من تخريج كفاءات قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل واجتيازا اختبارات التوظيف.

-وتبقى أهم توصية هي القضاء على المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تقف حاجزا أمام أي شاب جزائري يفكر في انشاء مشروع .

وفيما يتعلق بآفاق البحث المستقبلية فإن الدراسة الحالية تقترح:

• لكي يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية على الصعيد المحلي تحتاج الجامعات الى إجراء الدراسات والبحوث في الموضوع نفسه بما يتفق مع طبيعة واقعها، وخصوصيات طلابها واساتذتها، وظروف سوق العمل المحيط بها.

• وبما أن الدراسة الحالية اقتصرت على وجهة نظر خاصة نوعا ما فإن هناك مجال الإجراء بحوث مشابهة تشمل وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في مجال التعاون بينها وبين الجامعات في تنفيذ مشاريع الطلبة. كما أن هناك فرصا بحثية للتعرف إلى كيفية الربط بين مشاريع التخرج وسوق العمل على مستوى كل تخصص أكاديمي، فلا شك أن كل تخصص له ظروفه وعوامل المؤثرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1-محسن علي عطية المناهج الحديثة و طرائق التدريس (الطبعة الأولى)، المناهج للنشر والتوزيع 2013 عمان الأردن
2- عبد الله الرشدان المدخل الى التربية والتعليم دار الشروق للنشر والتوزيع
3-نور الدين زمام وصباح سليماني تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية"، العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر (2013م)، "
4-عوض حسين التودري تكنولوجيا التعليم: مستحدثاتها وتطبيقات (الطبعة الأولى) (2009م)،
5- بوكراتم بلقاسم وخلود غانية دور تكنولوجيا المعلومات الرقمية في التربية والتعليم (الطبعة الأولى)، عمان - الأردن(2012م)،
6-محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الإسلام ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، 1992،
7- محروس أحمد غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقه، الطبعة الأولى، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، 1994
8- حبيب كميل وحاتم البتٍ، دراسات في الانماء والتطور، الدؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 1997
9- مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل، الأردن2007
10-عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 ،
11- أسامة بشير الدباغ و أشيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الناتج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
12- مينيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية ، 2006،
13- جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم حمادة دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999
14-احمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، .1998
15- باربرا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة : ممدوح يوسف عمران، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة العدد (337)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007
16- عبد الغنى النورى ، " اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية " ، استراتيجية إصلاح التربية العربية ، الدوحة ، قطر ، دار الثقافة ، 1988
17- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، الطبعة الأولى .دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر2009

مذكرات و أطروحات:

1- عمر دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، * جامعة منتوري
2- وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2014

3- لبنى بابا سعيد دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
4- باسمة محمد صادق الشبيبي، وأسيل عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية ، بغداد، 2007
5- مجدي الشوري، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، - جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
6- محمد عزت عبد الموجود . هيكلية التعليم الثانوي في الدول العربية - بيروت -2006،
7- محمد يوسف المسيلم ، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، 2002،
8- أبو دبه فاطمة وين زيدان فاطمة الزهراء، دور الاستثمار في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي جامعة الشلف، الجزائر، 2013،
9-عرابجي إيمان النظام التربوي في الجزائر و إشكالية التربية على القانون الدولي الإنساني جامعة يحي فارس - المدية

مقالات و ملتقيات:

1- عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة مؤتمر التعليم النوعي ودورة في التنمية البشرية ، جامعة المنصورة، مصر
2- سمير الشناوي نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر
3- أماني الدريهم أصول التربية مقال بعنوان اقتصاديات التعليم
4- ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة دراسات إيرانية، العدد العاشر، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2008
5- محمد عزت عبد الموجود، منهجيات اقتصاديات التعليم العالي، ، قطر - الدوحة، 1991
6- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر، 2004
7- عبد الله بوبطانة سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي المجلة العربية للتعليم العالي1995
8- خالد عبد الجليل دويكات، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2007
9- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عملية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية
10- عبد المحسن سعد العتيبي، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1995
11- نسرين عيش مقال بعنوان تكنولوجيا التعليم https://mawdoo3.com
12- تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل المعهد العربي للتخطيط
13- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثامن والستون - 2007

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

'Mare Nouchi, croissance -histoire économique-édition Hazan, paris, 1990.

المواقع الالكترونية
https://sites.google.com/site/dramanyjaldurihim
https://ar.unesco.org/themes/education-policy-planning

الفهرس

الملخص
المقدمة

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التعليم.....1
المبحث الأول: ماهية التعليم.....1
المطلب الأول: مفهوم التعليم.....1
المطلب الثاني: أهمية التعليم والتدريب 3
المطلب الثالث: التعليم والتكنولوجيا.....5
المطلب الرابع: سياسة التعليم.....8
المطلب الخامس: أوجه الفروقات بين كل من التربية، التعليم، التعلم التكوين والتدريب.....13
خلاصة.....15
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....16
المبحث الأول: المفهوم النظري للنمو الاقتصادي 16
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية.....16
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....21
المطلب الثالث: . : عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته.....24
المطلب الرابع: مصادر النمو الاقتصادي ومقاييسه.....27
المبحث الثاني: دور التعليم في النمو الاقتصادي.....31
المطلب الأول: دور التعليم في التنمية البشرية وسوق العمل.....31
المطلب الثاني: : تأثير التعليم في النمو الاقتصادي.....32
المطلب الثالث: نظريات اقتصاديات التعليم.....34
المطلب الرابع: الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي.....38
خلاصة.....42
الفصل الثالث :دور التعليم في نجاح المشاريع الناشئة 40
المبحث الأول: واقع التعليم في الجزائر.....40
المطلب الأول: النظام التعليمي في الجزائر.....44
المطلب الثاني: التعليم كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في الجزائر.....46
المطلب الثالث: واقع جودة التعليم في الجزائر.....49
المبحث الثاني: تقديم عام للشركات الناشئة 50
المطلب الأول : التعريف بالشركات الناشئة.....50
المطلب الثاني : الدور الاستراتيجي للشركات الناشئة في الجزائر.....56
المطلب الثالث : مشاكل وعوائق الشركات الناشئة في الجزائر.....59
المطلب الرابع:واقع تطور الشركات الناشئة في الجزائر.....60
خلاصة 61

الخاتمة العامة.....62
قائمة المصادر والمراجع.....66
فهرس المحتويات.....70